كراسات



مركز البحوث العربية

المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة

مصطفى نور الدين عطيه

مركـز البحـوث العربيـة
للدراسات والتوثيق والنشر

المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة

مصطفى نور الدين عطيه

ابريل ١٩٨٩

مركز البحوث العربية
للدراسات والتوثيق والنشر
١٤ ش عبد العزيز الدريني بالمنيل
ت ٣٦٢٥٦٨٧

الطبعة الأولى

تصميم الغلاف : مايسة عبد المحسن
الصف التصويرى : سـينا للنشـر

تقديـم

يسهم مركز البحوث العربية - بصدور هذه الكراسة - فى جدل طويل دائر بين شعوب ومثقفى العالم الثالث حول مشكلات التبعية وامكانيات التنمية المستقلة . وهى قضية مقلقة بالتأكيد ، أقلقت الماضى عند تقييم مدى نجاح أو فشل المحاولات الاستقلالية الوطنية التى قامت هنا وهنالك فى أنحاء القارات الثلاث : آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتقلق الحاضر عند البحث عن مخارج من الأزمات التى تخنق شعوب العالم الثالث، عبر علاقات الاستقلال وقواعد التبادل غير التكافئ ، بل إنها تصادر على المستقبل أيضا ، عبر التساؤل عن مصير علاقات الانتاج ، وطبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع، بل ومصير علاقة إنسان العالم الثالث بجهده، وقضية المشاركة فى صنع القرارات المصيرية.. للتبعية.. أو التنمية المستقلة..

وقضية هذه الكراسة مطروحة فى مصر ، وتمس مصائر طبقات وقوى اجتماعية وسياسية متعددة.. وتفرض نفسها على كل نقاش وعمل سياسى.

ولذلك يبدأ المركز بطرح أصول القضية ، ومدارس الفكر حولها ويحاول أن يقترب من بعض التجارب الأخرى التى تعانى نفس القضية.. والأستاذ **مصطفى نور الدين عطية** باحث متميز ، يثق المركز في اطلاعه واحاطته بموضوعه ، وفى إخلاصه عند التعرض لهذا الموضوع الهام، وفى موقعه كباحث بجامعة مونبلييه بفرنسا ، أعد لدكتوراه الدولة حول تاريخ مصر الاقتصادى كمرحلة أولى وموقع مصر فى الاقتصاد الدولى فى المرحلة الثانية من دراسته ، ومن خلال كتاباته العديدة فى المجلات العلمية والثقافية فى الوطن العربى وأوروبا ، فإنه يصبح واحدا من القادرين على دفع مساهمة المركز فى هذا المجال.

ويأمل المركز أن يواصل فى كراسات قادمة استمرار عرضه الجدل الدائر فى العالم الثالث خاصة حول قضية التبعية والتنمية المستقلة.. ليوفر بذلك مادة مفيدة للباحثين والمناقشين حول الموضوع فى مصر .. وحتى تصبح الدراسات حول مصر نفسها جزءا من حركة التفكير النشطة على المستوى العالمى فى هذا الموضوع

مركز البحوث العربيـة

ما بعد المقدمة

زمن جديد في حاجة لكلمات ولفكر يتجدد دون توقف ليواجه مشكلات حلت وأوضاع تغيرت برغم أن الإنسان مازال يسمى بذات الاسم غير أنه يتغير هو ذاته مع كل ما صنعه وحوله بشكل أو آخر إلا أن نهايته تظل هي ذاتها نهاية مأساوية أو "طبيعية".

هذه الصفحات تعود لسنة ١٩٨٩ ومن حينها تغير العالم وتغير الإنسان وكتبت عشرات الكتب لمحاولة تجاوز الأوضاع الصعبة التي يعيش فيها الإنسان.

هذه الصفحات في حاجة لإثرائها ولإكمال ما نقص وهو كثير ولكنها تظل علامة تاريخية لفترة كانت هناك محاولات للخروج من التبعية وتجاوزها.

المجتمعات التابعة
ومشكلات التنمية المستقلة

تتعرض هذه الدراسة لقضية محورية، نحاول تناولها من منطلقين أساسيين: من ناحية أولى التعرض للنظرية الإقتصادية التى حاولت تفسير عملية التخلف فى بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مع ما تحمله هذه النظرية من تنوعات. ومن ناحية ثانية تناول هذه القضية بشكل عينى، بإستقراء الواقع وإستخلاص النتائج المترتبة على هذا الإستقراء. بمعنى آخر فهو تناول لقضية حدود التنمية فى البلدان المتخلفة فى ظل شروط محددة داخلية وخارجية. داخلية حيث يسود نمط نمو رأسمالى له خصوصيته. وخارجية حيث تهيمن شروط محددة للنظام الرأسمالى الإقتصادى الدولى، تجعل من سياسة هذه البلدان متسمة بالتبعية له.

وسوف يعنى هذا بشكل مباشر رؤية الأفكار وتطورها فى إلتقائها مع الواقع ومدى تعبيرها عنه. وهذه الرؤية هنا تأخذ صيغة مزدوجة، إذ من جهة تعنى بدراسة النظرية وتطورها على صعيد الفكر، ومن الجهة الأخرى التطبيق الممكن للنظرية الرامية لإنجاز تنمية مستقلة.

والسؤال قديم، ولكنه برغم هذا مطروح بصورة دائمة، فى ظل تدهور مستمر لأوضاع البلدان المتخلفة من ناحية، وإنهيار الآمال التى عقدها الكثير على بعض من هذه البلدان طوال العقود الماضية فى إنجاز تنمية نموذجية من ناحية أخرى.

أدى هذا بصورة مباشرة إلى فتح حوار فى البلدان المتخلفة وفى البلدان الرأسمالية بين الكثير من الإقتصاديين للبحث فى أسباب التخلف والمسئولية الداخلية والخارجية فيه [1] ويميل العديد من الغربيين منذ عدة سنوات إلى إثارة قضية التخلف من منطلق «جديد» ويضعون مسئولية التخلف، كل المسئولية عن التخلف على عاتق البلدان المتخلفة.

* فما هى إذن حدود التنمية فى البلدان التابعة؟

* ما هى أنماط تراكم رأس المال السائدة فيها؟
* ما دور البورجوازيات المحلية فى نمط التراكم السائد؟
* ما دور الدولة؟
* ما هى إمكانات النمو الرأسمالى بواسطة هذه البورجوازيات؟
* ما طبيعة الرأسمالية التى يمكن أن تنمو فى هذه البلدان؟
* ما هى علاقتها بالنظام الرأسمالى الدولى؟

من المعروف أن عملية التراكم فى الإقتصاديات الرأسمالية المتطورة، فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قامت على إستراتيجية لزيادة الإنتاج والإنتاجية، بإتباع عملية تراكم متزايد لرأس المال تستند على تنمية الإستهلاك الشعبى لإستيعاب الإنتاج المتزايد. والسؤال هو هل هذا فقط كان وراء ديناميكية هذه الإقتصاديات أم يضاف لهذا أيضاً التوسع فى السوق الخارجى.؟

إن تحديد هذه المسألة على قدر كبير من الأهمية. ذلك أنه لو إكتفينا بالنظر إلى المسألة من خلال التوسع فى الإستهلاك المحلى، فإن ذلك يرجع أزمة النظام الرأسمالى منذ أواخر الستينيات إلى عوامل داخلية فحسب. أما بإدخال السوق الدولى كمحرك لديناميكية النمو الذى تم فإنه يكون من الضرورى أخذ هذا العامل الخارجى فى الحسبان عند فهم أزمة النظام الرأسمالى الدولى.

والسؤال نفسه نطرحه بشأن البلدان المتخلفة. أى ماذا كان وراء ديناميكية بعض الإقتصاديات المتخلفة، ثم ما الذى سبب إنفجار أزمة هذه المجتمعات المتخلفة، هل يرجع ذلك لعوامل داخلية فقط أم للعوامل الخارجية أيضاً وما حدود كل من الداخل والخارج فى أزمة التنمية.؟

ولن ننشغل فى حيز هذه الدراسة بما حدث فى الإقتصاديات الرأسمالية المتطورة إلا فى الحدود التى تظهر التأثير المباشر على الطرف المتخلف من النظام الإقتصادى الدولى. أى أن التركيز هنا على المجتمعات المتخلفة وحدها كبؤرة للتحليل.

ولابد للإشارة المسبقة أنه من الصعوبة تناول، عبر عدد محدود من الصفحات، لكل المدارس والتيارات التى تعرضت لقضية التخلف. بل نعتبر هذا مجرد تقديم أو عرض لبعض هذه التيارات دون إدعاء إعطاء أى منها حقه. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ما نعرضه هنا من أفكار كان وما زال النواة التى يدور حولها الحوار فى العلوم الإجتماعية بالإتفاق معها وتطويرها أو بتوارى البعض الآخر لعجزه عن تقديم نظرية متسقة مع صيرورة الواقع الإقتصادى والإجتماعى الدولى.

ولن نتعرض فى هذه الصفحات للمدارس التى شكلت توجهاً كلاسيكياً فى أدب التنمية بإعتبار أن المدارس الحديثة قامت أساساً على نقدها وأصبحت على نحو ما البديل لها.

القسم الأول

العلوم الإجتماعية وإشكالية التخلف

مدرسة التبعية : الجذور

تعتبر مدرسة التبعية التى نشأت فى أميركا اللاتينية واحدة من أشهر مدارس العلوم الإجتماعية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. وترجع جذور هذه المدرسة إلى الماركسيين الجدد والتيار المعروف بإسم «ECLA» لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية من أجل أميركا اللاتينية.

١- اليسار الجديد :

ظهر تأثير الفكر الماركسى فى أميركا اللاتينية بشكل أساسى فى الستينات، بإستثناء الدور الذى لعبه بعض المفكرين اليساريين مثل الكاتب جوزى كارلوس مارياتجوى MARIA TEGUI (بيرو)، الذى نشر كتاباً عام ١٩٢٧ بعنوان «سبع مقالات لتفسير واقع بيرو». إذ تعرض فى هذا الكتاب لتحليل عملية التطور الإجتماعى والإقتصادى لبيرو وتوصل إلى أن الغزو الأسبانى لبيرو عاق إكتمال التنظيم الإقطاعى بها. وأن عدم تحقق المرحلة الرأسمالية يرجع إلى تأثير الإقتصاد الأجنبى من ناحية وإلى التحالف الداخلى بين البورجوازية والإرستقراطية. ورأى مارياتجوى أن البروليتاريا فى بيرو بدائية ويشكلها السكان الهنود وأن بيرو الجديدة ستقام على الجماعية التقليدية.[٢] ويقول مارياتجوى أن الرأسمالية الأجنبية، فى بحثها الدائم عن الأرض والأيدى العاملة والأسواق، عملت على الإستحواز على المحاصيل للتصدير فى بيرو عبر نظام تصفية أضطر معه ملاك الأراضى الواقعين تحت ديون لا يستطيعون تسديدها إلى التخلى عن أراضيهم.[٣]

وبجانب كتابات هذا المفكر والمناضل جاءت تأثيرات الحركات الثورية فى شيلى تبعها الثورة الكوبية. ثم بشكل خاص تأثير كتابات تشى جيفارا عن دور الفلاحين فى الثورة فى البلدان المتخلفة، وعن إمكانية تجاوز ما يسمى بالشروط الموضوعية عبر النضال المسلح للفلاحين الذى بإمكانه ليس فقط إيقاع الهزيمة بجيش نظامى وإنما أيضاً خلق هذه الشروط الموضوعية. واعتبر جيفارا أنه فيما يتعلق بالبلدان المتخلفة يجب أن

تدور حرب العصابات المسلحة فى المناطق الريفية.

وعلى صعيد آخر جاء تبلور أكاديمى هام فى الإقتصاد السياسى ليشكل دفعة جوهرية لبزوغ مدرسة التبعية، وذلك مع عام ١٩٥٧ وصدر الإقتصادى الأمريكى بول باران «PAUL BARAN» الإقتصاد السياسى للتنمية «THE POLITICAL ECONOMY OF GROWTH».

ففى هذا الكتاب يركز باران على مفهوم الفائض الإقتصادى وعلى كيفية تحققه وإستخدامه فى النظم الإقتصادية المختلفة. ويعرف الفائض بأنه الفرق بين الإنتاج الجارى الفعلى للمجتمع وإستهلاكه الجارى الفعلى. ويميز بين نوعية من الفائض : الفائض الفعلى والفائض الإحتمالى. ويقول بأن الفائض الإحتمالى هو الفارق بين الإنتاج الممكن فى ظل شروط جغرافية وتكنولوجية معينة وبإستغلال الموارد الإنتاجية الممكن إستخدامها، وبين ما يمكن إعتباره كإستهلاك ضرورى. وتحقيق الفائض الإحتمالى يتطلب بصورة أو بأخرى، القيام مسبقاً بإعادة تنظيم الإنتاج وتوزيع الناتج الإجتماعى، بجانب إستلزامه لأحداث تغييرات جذرية فى هيكل المجتمع.

وأظهر باران عبر كتابه عناصر إنعدام رشادة النظم الإقتصادية الرأسمالية وأولى إهتماماً كبيراً لضرورة تحليل العقبات التى تقف أمام تعبئة الموارد الإحتمالية. وطبق تحليله على البلدان الرأسمالية المتطورة وعلى البلدان الرأسمالية المتخلفة بشكل خاص.

ويقول باران بأن الرأسمالية خرجت من قلب النظام الإقطاعى الذى تميزت المرحلة السابقة على تحلله بزيادة كبيرة للإنتاج الزراعى، وبالتوسع الكبير فى تقسيم العمل وفى تراكم رأس المال. وكانت هذه تمثل الظروف الضرورية للرأسمالية وإستطاعت أوروبا الغربية إنجاز تطورها الإقتصادى بفضل موقعها الجغرافى ومحظوظية توفر الموارد الطبيعية التى أنعشت التجارة والأبحار والنهب.

ولأسباب مختلفة لم تتوفر هذه الشروط لبلدان العالم الثالث التى ساعد نهبها على زيادة الفائض الإقتصادى للبلدان الأوروبية وبالتالى على رفع معدلات الإستثمار والنمو بها. ومن هنا فإن الوجه الآخر لهذه العلاقة تمثل فى تضاؤل الفائض الإقتصادى

للمستعمرات وتردى تراكم رأس المال بها وقتل صناعاتها أمام المنافسة. (٤)

وتعتبر كتابات بول سويزى، رفيق باران، الخط المكمل فى التأثير على مدرسة التبعية. فبجانب التحليل العميق الذى قدمه عام ١٩٤٢ «نظرية التطور الرأسمالى THE THEORY OF CAPITALIST DEVELOPMENT إشترك مع باران فى كتابة «رأس المال الإحتكارى MONOPOLY CAPITAL. ثم كانت مقالات سويزى فى «المجلة الشهرية MONTHLY REVEW. التى أسسها عام ١٩٤٩ مع ليو هوبرمان LEO HU-BERMAN ، هى إلتقاء مباشر مع أفكار جيفارا عن ضرورة القيام بالثورة الإشتراكية فوراً والتخلص من هيمنة الإمبريالية الأمريكية.

وينتقد سويزى عام ١٩٦٩ مفهوم «بلاد فى طريق النمو» الذى قال بأنه تعبير مضلل ويقول بأن الثورة الإشتراكية الحقيقية «ليست نوعاً من الحادث التاريخى لتخلق نموذجاً جديداً للتنمية الإقتصادية وفق وجهة النظر التى يعتنقها هذا أو ذاك، وإنما هى ضرورة عاجلة ومطلقة لتتخلص البلدان المتخلفة من «القميص الجبرى» للنظام الرأسمالى العالمى. إذ لو ظلت هذه البلاد سجينة لهذا النظام لن يمكنها إلا الإستمرار فى التخلف. ولكى تبدأ تطورها يجب عليها أن تخرج من هذا السجن» (٥)

٢- لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأميركا اللاتينية :

وكما أسلفنا القول كان التيار الثانى الذى أثر على مولد مدرسة التبعية هو الذى تكون فى «اللجنة». إذ أدت الأزمة الكبرى فى الثلاثينيات إلى مراجعة للنظرية الإقتصادية فى البلدان الرأسمالية المتطورة وأيضاً فى البلدان التابعة التى تأثرت بهذه الأزمة، وخاصة بعض بلدان أميركا اللاتينية التى كان إقتصادها يدور حول إنتاج موجه للتصدير للسوق الرأسمالى الدولى.

وكانت الأرجنتين واحدة من الدول التى تأثرت بشكل كبير بالأزمة، وظهرت كتابات الأقتصادى راؤول بريبش RAUL PREBISCH ، الذى شغل منصب مدير عام البنك المركزى الأرجنتينى بين ١٩٣٥ و ١٩٤٥، لتعبر عن هذه المراجعة فى بلدان أميركا اللاتينية، ومحاولة بلورة نظرية تلتقى مع واقع هذه البلدان.

وتعتبر مراجعة بريبش النظرية ذات أهمية بالغة إذ كان توجهه الأساسى حتى ما قبل الأزمة يتم داخل مدرسة الإقتصاديين الكلاسكيين الجدد، ثم أنصب نقده عليهم. فبعد تأسيس لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لاميركا اللاتينية (اللجنة) عام ١٩٤٨ شغل بريبش منصب سكرتيرها العام سنة ١٩٥٠. وفى تقرير قدمه لهذه اللجنة بعنوان التنمية الإقتصادية لأمركا اللاتينية ومشاكلها الأساسية» THE ECONOMIC DE-VELOPMENT OF LATIN AMERCA AND ITS PRINCIPAL PROBLEMS ، حلل وضع دول أميركا اللاتينية (كدول الهامش PERIPHERY) التى فرض عليها أن تنتج الموارد الأولية لدول المراكز CENTRES) الصناعية، ولذلك لم تلعب دول الهوامش دوراً فى التصنيع. وبالتالى فإن حظ هذه البلاد الوحيد هو أن تأخذ طريق التصنيع . ومن هنا ولدت فكرة إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات.

ولكى يدعم بريبش فكرته أسسها على نقد مدرسة الكلاسكيين الجدد وخاصة نظريتهم فى التجارة العالمية وتقسيم العمل الدولى. فوجهة نظر هذه المدرسة هى أن التخصص الذى على أساسه تقوم بلدان «الهوامش» بإنتاج المواد الغذائية والأولية، بينما تتخصص بلدان «المراكز» فى إنتاج السلع المصنعة سوف يعود بالفائدة على كل الأطراف. لأنه بحسب هذه النظرية سوف تتقدم التقنية وتزداد الإنتاجية الصناعية فى «المراكز» بشكل أسرع مما يحدث فى «الهوامش» بالنسبة للمواد الغذائية والأولية. ويستنتج الكلاسيكيون الجدد أن هذا سوف يؤدى إلى إنخفاض أسرع فى أثمان السلع الصناعية المصدرة إلى «الهوامش» بالمقارنة بأثمان المواد الغذائية والأولية التى ستنخفض أثمانها بمعدلات أبطأ. وبناء على هذا ستكون شروط التبادل فى صالح بلدان «الهوامش»؛ حيث يكون بإمكانها الحصول على كميات أكبر من السلع الصناعية مقابل نفس الكمية من المواد الغذائية والأولية. وبذلك ينحقق التقدم فى العالم أجمع دون إنجاز تصنيع فى «الهوامش».

وفند بريبش هذه النظرية بخلاصة دراسته للتبادل التجارى بين بريطانيا وبلاد «الهوامش» منذ ١٨٨٠. وإستنتج أن هذا التبادل كان لصالح بريطانيا التى كانت مستورداً هاماً للمواد الأولية من الهوامش التى تدهورت شروط تبادلها تماماً مع

بريطانيا. واستنتج أيضاً أن إرتفاع الإنتاجية لم يستفد منه إلا دول المركز. وقد أدى هذا التقدم إلى زيادة الأرباح و/أو الأجور، ولم ينتج عنه إنخفاض فى أثمان السلع المصنعة وذلك نتيجة لتزايد الإحتكارات على صعيد الشركات والأسواق، وهو ما يحول دون إنخفاض الأثمان ويدفع إتحادات العمل القوية للمطالبة برفع الأجور.

أما فيما يتعلق ببلدان الهوامش فإن النتيجة عكسية حيث يرجع إنخفاض الأثمان إلى وجود شروط حقيقية للمنافسة يتسفيد المستهلك منها. فى حين أن المستهلك فى بلدان المركز يستفيد من ناحيتين الأولى من التقدم التقنى فى بلاده وثانياً من التقدم المتحقق فى الهوامش.

ويستنتج بريبش أن تخلف أميركا اللاتينية يرجع إلى إعتمادها على تصدير المواد الأولية. وهو ما أثر على تراكم رأس المال الداخلى. وكان من المحتمل أن تعمل آليات السوق المتكافئة حسب نظرية الكلاسيكيين الجدد لو أن بلدان الهوامش صدرت سلع صناعية.

ومن أهم كتب بريبش فى مناقشة هذه القضايا نذكر «نحو إستراتيجية شاملة للتنمية TOWARDS A NEW GLOBAL STRATEGY FOR DEVELOPMENT» (١٩٥٨)، وكتابه الأخير «الرأسمالية الهامشية : الأزمة والتحول CAPITISME PERIFEICO/CRISI Y TRANSFORMACION» (١٩٨١).

وتتلخص الإستراتيجية التى بلورتها لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية فى الآتى:

* التعجيل بعملية تصنيع يتم الإستغناء على أساسها عن عدد كبير من السلع المستوردة.

* حماية الصناعات المحلية من منافسة السلع الأجنبية بفرض تعريفة جمركية وغير ذلك من الإجراءات. وعندما تثبت قدرتها على المنافسة فسوف يعود ذلك لصالح هذه البلدان.

* تستمر المواد الأولية فى لعب دور هام فى إقتصاديات أميركا اللاتينية، ليستخدم عائد الصادرات فى تمويل الواردات من السلع الرأسمالية، إذ يعنى هذا زيادة

معدلات النمو.

* على الحكومات أن تلعب دوراً فعالاً كمنظم للبرنامج الصناعى، إذ أن دور الحكومات يعتبر جوهرى لكسر قيود التخلف.

* العمل على إنشاء سوق مشترك لبلدان أميركا اللاتينية.

وبعد عدة سنوات من طرح هذه الأفكار حاول تطبيقها العديد من دول أميركا اللاتينية خاصة البرازيل والأرجنتين وكولومبيا وبيرو. ثم إنتشرت فى العديد من دول القارة. وأصبحت فكرة التصنيع بإحلال الواردات كمخرج للعالم الثالث، محل قناعة فى باقى بلدان العالم الثالث.[٦]

٣- تناقض الفكر مع الواقع ، مولد فكر جديد

مثلما كانت مراجعة إتباع مدرسة «اللجنة» نتاجاً لأزمة الثلاثينيات جاءت أزمة إستراتيجية إحلال الوارادات مع الستينات لتفجر من جديد أزمة النموذج الذى طرحته هذه المدرسة.[٧] فإقتصاديات أميركا اللاتينية مرت الواحدة بعد الآخرى بتفجر داخلى إقتصادى وإجتماعى وسياسى. ووجد النموذج فى حالة من التوقف وعادت المشاكل تتولد على صعيد الصناعة كما على صعيد التجارة الخارجية والمال.

عقب ظهور أزمة بلدان أميركا اللاتينية تزايدت الكتابات الناقدة لنموذج التنمية الذى تم إتباعه. وجاءت هذه الكتابات من العديد من علماء الإجتماع والإقتصاد من الدول المختلفة. ومن أشهر من تناول هذه المسألة عالم الإجتماع المكسيكى رودولفو ستافنهجن R.STAVENHAGEN فى دراسته الشهيرة «الأطروحات السبع الخاطئة عن أميركا اللاتينية SEP THESE ERRONEE SUR L'AMERIQUE LATNE (١٩٦٦). ثم فى كتابه «أمريكا اللاتينية : الإصلاح أم الثورةLATIN AMERICA / REFORM OF REVOLUTION? (١٩٦٨).

ورفض ستافنهجن ما يقال عن الإزدواجية فى مجتمعات أميركا اللاتينية، المجتمع الزراعى التقليدى المرتبط بالإقطاع والمجتمع الحديث الحضرى المرتبط بالرأسمالية، إذ أن كلاهما نتاج عملية تاريخية واحدة. وقال بأن نشر نمط إستهلاك للسلع الحديثة فى

المناطق التقليدية لن يجلب الرفاهية. وأن المناطق المتأخرة لا تشكل عقبة أمام النمو الرأسمالى.

ويضيف أنه لا توجد بعد بأميركا اللاتينية رأسمالية محلية تقدمية. فمصالح كبار الملاك ورجال المال والصناعيين مشتركة ومتمركزة فى نفس الجماعة الإقتصادية وفى نفس الشركات؛ بل فى نفس العائلات. وقال بخطأ ما يقال عن الطبقة الوسطى وأعتبارها سبب النمو وأنها تتمتع بالديناميكية ولذا يجدر فتح الباب أمامها.«فالطبقة الوسطى»، من ناحية مفهوم غامض ومن ناحية ثانية تستهدف تقويتها دعم السلطة والطبقة المهيمنة. وأخيراً نفى ضرورة تحالف العمال والفلاحين وأعتبر أن مصالحهما متناقضة وكلما كانت الفجوة بين الحضر والريف كبيرة كلما قل حظ هذا التحالف من التحقيق. (٨)

ويكتب عالم الإجتماع فرناندو هنريك كاردزو FERNANDO HENRIQUE CARDOSO عن البورجوازى فى كتابه «النخبة الصناعية THE INDUSTRIAL ELITE» (١٩٦٧)، يقول : أن رجال الأعمال البرازليين لم يشكلوا العمود الفقرى لبورجوازية متقدمة فى أميركا اللاتينية، وثبت أن البورجوازية لا تمتلك المبادرة ولا القدرة وظلت تابعة للدول ولرأس المال الأجنبى. ويقول كاردوزو بأن الإنتقال من نمط إجتماعى إلى آخر أبعد من أن يكون نتيجة لعملية تراكمات ناشئة عن إدخال مجموعة متغيرات وسلسلة من العلاقات فى الجماعات والقوى والطبقات الإجتماعية وعلى أساسها يفرض بعض منها هيمنته على المجتمع. فالبناء الإجتماعى نتاج للسلوك الجمعى للبشر. وتحول هذا البناء كان وما زال من نتاج الحركات الإجتماعية. ولذا يلزم الإلتجاء إلى منهجية بنائية وتاريخية على السواء تؤكد على تكييف الحياة الإجتماعية ولكن أيضاً على تحول البناء عبر صراع الحركات الإجتماعية وصراع الطبقات. (٩)

وتتركز كتابات الإقتصادى البرازيلى تيونتونيو دوس سانتوس THEOTONIO DOS SANTOS حول البحث عن نظرية إقتصادية للتنمية عبر نقد النظرية السائدة عن التنمية وواقع بلدان أميركا اللاتينية. حيث تعكس كتاباته نظرية للتبعية.

ومن هذه الكتابات «السمات الجديدة للتبعية «هيكل التبعية»STRUCTURE OF DEPENDENCY (١٩٧٠). وعلاقات التبعية والتنمية السياسية فى أميركا اللاتينية DEPENDECE RELATIONS AND POLITICAL DEVELOPMENT IN LATIN RICA AME (١٩٧٧).

ويرى دوس سانتوس أن نموذج التنمية المتحقق فى المجتمعات الحديثة هو الهدف الذى على البلاد المتخلفة الوصول إليه. ولكن ذلك لا يتحقق إلا بعد أن تتخلص هذه المجتمعات من العقبات الإجتماعية والسياسية والثقافية والمؤسساتية. وتقوم بتعبئة الموارد القومية بواسطة المخططين الإقتصاديين. ويتطلب هذا من ناحية أخرى التنسيق بين بعض القوى السياسية والإجتماعية وإبتكار أيدلوچية مثل تلك التى إتبعها أمم أخرى لإنجاز التنمية.

وأسس نظرية التنمية حسب سانتوس يجب أن تستند على تحليل عملية التنمية فى مظاهرها العينية والتاريخية المتنوعة وإستخلاص القوانين العامة لتطور هذه المجتمعات. ولبلورة هذه النظرية لابد أن تؤخذ فى الإعتبار التناقضات العالمية فى مواجهة هذه العملية، والتخلى عن محاولة تقليص العملية إلى تحول أحادى من نمط من المجتمعات إلى نمط آخر. وعلى النظرية أن توضح كيف يمكن أن يتم داخل هذه التناقضات الشاملة التوصل إلى أعلى الأشكال التنظيمية. (١٠)

وتأتى كتابات الإقتصادى الشيلى أوزفلدو سنكل OSVALDO SUNKEL بشأن تجربة القارة لتضيف بعض الأبعاد الأخرى لتحليل المأزق النظرى والعملى. وبرغم أن سنكل يعتبر من إتباع مدرسة لجنة الأمم المتحدة فإنه إنتقد الرؤية التى حللت بها الواقع والتطبيق الذى نتج عن تبنى هذه الرؤية.

ونذكر من دراسات سنكل الأساسية فى مناقشة هذه القضايا «سياسة التنمية القومية فى أميركا اللاتينية والتبعية الخارجية -NATIONAL DEVELOPMENT POLI CY AND EXTERNAL DEPENDENCY IN LATIN AMERICA (١٩٦٩) والرأسمالية متعدية القومية وعواقبها القومية TRANSNATIONALIZATION AND ITS NATIONAL CONSEQUENCES (١٩٧٩).

يقول سنكل أن نقطة ضعف تحليل التنمية برجع إلى الإستناد إلى النظريات المألوفة عن النمو والتحديث. فهى نظريات ترى فى الرأسمالية «الناضجة» النموذج الذى يجب أن يصل إليه أى جهد تنموى. فلقد تم النظر آلى البلدان المتخلفة كمجتمعات سابقة على هذا النموذج وهى إذن فى مرحلة اللا كمال. وأن هذه النظرية الميكانيكية ينبغى الإستعاضة عنها بمنهجية أكثر تاريخية تسمح بفهم أفضل للطبيعة الحقيقية للتخلف.

ويقول سنكل أن سمات التخلف يجب النظر إليها كنتيجة طبيعية لأداء نظام نوعى. وترجع إذن إلى الدخل المنخفض وبطء معدل النمو واختلال التوازن الأقليمى والا مساواة والبطالة والتبعية للمحصول الواحد والتبعية الثقافية والتهميش الإقتصادى والإجتماعى والسياسى.

فالنظرية التقليدية ترى هذه المؤشرات كعلامات إنحراف عن النموذج المثالى، ومثل أمراض الطفولة ستختفى ببلوغ النمو والتحديث. فهذه النظرية تعمى عن رؤية أن خلف ذلك نظام أسفر آداؤه عن تولد هذه النتائج. وسوف يستمر التخلف طوال إستمرار معالجة مظاهر التخلف دون التصدى لعناصر البناء الأساسية التى خلقت التخلف. إذ أن الذى أدت إليه النظرة التى تركز على التأثيرات الناجمة عن الروابط الخارجية حالت دون رؤية المشكلات البنائية الداخلية.

وهنا تتبلور فكرة جوهرية فى رؤية التخلف ومن أجل رسم إستراتيجية للتنمية، وهى النظر إليهما من الداخل والخارج معاً. فالتخلف لا يمكن أن ينظر إليه كمرحلة فى التطور الإقتصادى والسياسى. والثقافى لمجتمع ما بصورة مستقلة. وإنما الأحرى إعتبار التخلف كجزء من عملية التطور التاريخى فى شمولها. أى أن التخلف والتطور وجهان لعملية شاملة واحدة. (١١)

وتعتبر إسهامات الإقتصادى البرازيلى سيلسو فورتادو CELSON FURTADO من الكتابات الجوهرية فى الفكر الإقتصادى. وترجع هذه الأهمية لأن فورتادو كان من الإقتصاديين التقليديين (١٢) وكان من المتفائلين بالتجربة البرازيلية، فى الخمسينات وأوائل الستينيات وجاء تطور الواقع فى أميركا اللاتينية ليحول تفاؤله إلى تشاؤم.

ومن ناحية أخرى فإنه حاول تطوير نظرية للتنمية.

ومن كتاباته الهامة بهذا الشأن «نظرية التنمية الإقتصادية THEORIE DU DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE (١٩٧٠)، و«خرافة التنمية الإقتصادية LE MYTHE DU DEVELOPPENT ECONOMIQUE» (١٩٧٦).

كان فورتادو يعتقد بأن تخلف بلدان الهوامش يرجع لعدم توفر رأس المال، وأن عليها إتباع سياسات إقتصادية مماثلة لما أتبع فى الغرب الصناعى والبدء فى ذلك بسياسة إحلال واردات. وكان من مؤسسى لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية ثم بعد ذلك وجد أن الإستراتيچية التى رسمتها عمقت من تبعية بلدان الهوامش أكثر مما قللت منها.

وكتب فورتادو فى «خرافة التنمية» يقول : «إن إقتصاديات بلدان الهوامش تعرف حدة فى التباين الداخلى تزداد مع تزايد تصنيعها داخل نطاق إحلال الواردات وذلك لواقع عدم مرورها بمرحلة تكوين نظام إقتصادى قومى يتمتع بإستقلال نسبى، وهى مرحلة سمحت لبعض البلاد بتحقيق التكامل لهياكلها الداخلية والتجانس التكنولوچى.

ويقول أن هذا نتيجة منطقية لمحاولة البلدان الفقيرة إعادة إنتاج أنماط حياة البلدان الغنية التى يصل تراكم رأس المال فيها إلى مستوى أكثر إرتفاعاً من البلدان الفقيرة. فهذا النمط من التصنيع الذى كان يصطدم فيما قبل بعقبات هائلة لعدم كفاية رؤوس الأموال وعقبات الحصول على التكنولوچيا وضعف الأسواق الداخلية، أصبح يتحقق فى الوقت الراهن بسرعة كبيرة بفضل تعاون الإحتكارات الدولية. فعن طريق إستخدام تكنولوچيا تم بالفعل إنخفاض تكلفتها، وبتعبئة رأس المال الداخلى، أصبح بمقدرة الشركات الكبرى أن تزرع هذه الصناعات متكاملة كجزء فى تدفق الواردات.

فالصناعات فى الهوامش التى تتم تحت سيطرة الشركات الكبرى تختلف عن تلك التى تحققت فى مرحلة سابقة فى بلدان المركز، وعن تلك التى تتحقق فى الوقت الراهن. إذ أن ديناميكية التصنيع فى المركز ترتبط بتزايد المنتجات الجديدة والإرتفاع الحقيقى

فى الأجور وهو ما سمح بتطور الإستهلاك الشعبى العريض. بينما العكس يحدث فى رأسمالية الهوامش إذ يثير محاكاة ثقافية ويقتضى تمركز دائم للدخول ليسمح لأقلية متميزة بإعادة إنتاج أنماط إستهلاك بلدان المركز. (١٣)

ومنذ الستينيات يبدأ فورتادو توجهه كواحد من أهم أعضاء مدرسة التبعية وإن كانت كتاباته لا تضع بشكل دائم التخلف فى الهوامش كنتيجة للتطور فى المركز إلا أنه برغم هذا يربط بين العمليتين على أساس التأثر المتبادل. فهو يحاول أن يأخذ من الماركسية ومن كينز ليشكل بعداً نظرياً منهما.

وتعتبر كتابات أندريه جوندر فرانك A.G.FRANK أكثر كتابات مدرسة التبعية ذيوعاً وخاصة منذ أصدر دراسته «علم إجتماع التنمية وتخلف علم الإجتماع SOCIOL-GIE DU DEVELOPPEMENT ET SOUS-DEVELOPPEMEMT DE LA SOCIOLO-GIE (١٩٦٩). وكتابات فرانك غزيرة نذكر منها «الرأسمالية والتخلف فى أميركا اللاتينية CAPITALISME ET SOUS-DEVELOPPEMENT AMERIQUE LATINE (١٩٦٧)، و «تطور التخلف فى أميركا اللاتينية LE DEVELOPPEMENT DU SOUS-DEVELOPPEMENT EN AMERIQUE LATINE (١٩٦٩)، و «البورجوازية الرثة والتطور الرث LUMPEN-BOURGEOISIE ET LUMPEN-DEVELOPPEMENT (١٩٧١) هذه الكتب تعالج بلدان أميركا اللاتينية بشكل خاص بينما لفرانك العديد من الكتب الأخرى توسع من حقل مناقشة قضية التخلف وتعالج الإقتصاد الدولى ودوره فى خلق التبعية فى مناطق أخرى من العالم ومن هذه الكتب نذكر «التراكم العالمى» (١٥٠٠-١٨٠٠) L'ACCUMULATION MONDIALE (١٩٧٤)، و«التراكم التابع» L'ACCUMULATION DEPENDENTE (١٩٧٨). ونذكر لفرانك كتابات تعالج موضوع التخلف فى إطار الأزمة الدولية ومنها «الأزمة فى الإقتصاد العالمى» CRISIS /IN THE WORLD ECONOMY (١٩٨٠) و«الأزمة فى العالم الثالث CRI-SIS/IN THE THIRD WORLD (١٩٨١). وأخيراً كتابه الذى يتناول فيه بالتحليل الإنتقادات التى وجهت له «نقد ونقد مضاد CRITQUES CRITIQUES ET CONTRE-(١٩٨٢).

يعتبر إسهام فرانك فى تطوير هذه المدرسة جوهرياً. وعنده نلحظ تأثير أفكار باران على التيار الجديد الذى نمى فى أميركا اللاتينية وتجلى هذا بشكل واضح عند فرانك الذى بلور فكرة «تطور التخلف» وأن بلدان العالم الثالث حكم عليها بالتخلف الدائم. وهذا إستنتاج منطقى من فكرة باران عن أن التطور فى المستعمرات تم إبعاده عن مجراه الطبيعى ويخضع لمصالح الإمبريالية.

ويقول فرانك بأن بلدان أميركا اللاتينية، مثلها فى ذلك مثل باقى العالم الثالث، هى بلدان رأسمالية منذ إدماجها بالنظام الرأسمالى الدولى وان بورجوازيات أميركا اللاتينية طفيلية ولن تكمل أبداً دورها التاريخى بتحرير قوى الإنتاج.

ويطرح فرانك ثلاثة أسئلة :

× لماذا عرفت معظم المستعمرات الأوروبية التخلف، بينما تطور بعض آخر من هذه المستعمرات، وبشكل أخص، لماذا تخلف القدر الأكبر من «العالم الجديد» وأفلتت كل من الولايات المتحدة وكندا من هذا المصير؟

× وما الأهمية فى هذه العملية للتركيز على المحاصيل الأحادية أو الإستغلال للمواد الأولية الموجهة للتصدير؟

× ما الأصل التاريخى لإختلاف مستويات الأجور فى البلاد المتخلفة والبلاد المتطورة (حقيقة)، وما تفسير ذلك؟

ويقول فرانك «بأن الإجابة على هذه الأسئلة مرتبطة تماماً فيما بينها وكذلك ترتبط بعملية التراكم العالمى للتطور الرأسمالى والتخلف. فالتطور الرأسمالى والصناعى تم طرحهما على أوروبا الغربية (بإستثناء قطاع حوض البحر المتوسط)، وفى مستعمرات المستوطنات فى أعالى البحار، خاصة فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزلندا. وكذلك تطور جزئى فى جنوب أفريقيا وروديسيا وفلسطين المأهولة بمهاجرين غربيين وسكان أصليين. وأن مستعمرات أخرى (وشبه مستعمرات جديدة ومستعمرات سابقة) تشمل الجزء الأعظم من البشرية، أصبحت متخلفة. وهذه البلدان الأخيرة تخصصت فى إنتاج المحصول الواحد والمنتج الأحادى من المواد الأولية الخام أو النصف معالجة المصدرة

إلى الدول الأم LA METROPOLE ، بجانب بعض المستعمرات المستوطنة الأخرى التى تخصصت فى فترات من تاريخها، فى تصدير المواد الأولية.

ويقول فرانك بشأن فشل تجارب التنمية فى المجتمعات المتخلفة :

«أن سبب الفشل الذى منيت به البلدان الأقل حظاً فى ضمان مكان فى التطور الرأسمالى العالمى - أو حتى تجنب التطور المتسارع لتخلفها - أياً كان معدل نموها، يوجد فى التحول لمجمل الإقتصاد الرأسمالى العالمى وفى أنماط الإنتاج فى القارة الأسيوية والأفريقية وأميركا اللاتينية (مع الإستثناء ذو المغزى لليابان).

وأن هذا يتم خلال المرحلة الثالثة للتراكم الرأسمالى العالمى وتطور الرأسمالية. فهذا التحول أبعد بشكل نهائى أى إمكانية فى المستقبل لهذه الإقتصاديات لإنجاز تراكم رأسمالى (كمى أو كيفى)، ومحكوم أيضاً بالفشل على أى طموح للبورجوازيات القومية، عندما توجد بالفعل، فى تحقيق تطور إقتصادى فى الحدود الضيقة لنمط الإنتاج الرأسمالى القومى (حتى لو كان نمط إنتاج الدولة)، فى عصر الإمبريالية الجديدة.» (١٢)

ويكتب فرانك وس . أحمد شاه SAID AHMAD SHAH فى مشروع كتابهما المشترك «التخلف: النظرية والتاريخ والسياسات والتوجهات السياسية» LE SOUS-DEVELOPPEMENT /THEORIES,HISTOIRE,POLITIQUES ET ORIENTATONS POLITIQUES : «إن الخبرة الماضية والراهنة للتخلف فى آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية تتطلب الإنجاز السريع لنظرية للتخلف غير النظرية الكلاسيكية «للتنمية» ... ويدعوان المتخصصين فى المجتمعات المتخلفة إلى العمل معاً من أجل هذا الهدف.. ويضيفان «أن التخلف فى آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية جاء نتيجة التطور الرأسمالى ولا يمكن التغلب عليه إلا بتنمية ذات طابع إشتراكى مؤسس على المكتسبات التى تحققت عبر معركة التحرر الوطنى.» (١٣)

٤- التبعية والتنمية فى الساحة العالمية

بعد التعرض لقضية التخلف والتبعية فى بلدان أميركا اللاتينية ومحاولة المرور

السريع على بعض التوجهات الأخرى فى التحليل نكون أمام أمرين أساسيين الأول هو التجربة التاريخية للمجتمعات وبالتالى التعرض الذى يختلف من حيث الدرجة للإستغلال الإستعمار، وهو ما يعطى تنوعات فى رؤية عملية التخلف. والأمر الثانى هو الإنتشار الواسع للنظرية التى إنطلقت من أميركا اللاتينية عن التبعية ودخولها فى قلب الحوار العالمى أما بالإتفاق معها أو نقدها.

هذه القضية نلمسها عند التعرض لرؤية المفكرين والإقتصاديين فى القارتين الأسيوية والأفريقية وكذلك فى تحليل بعض التيارات الغربية.

فالهند على سبيل المثال، التى خضعت للإستعمار البريطانى، أدرك الكثير من كتابها القيد الذى شكله الإستغلال والنهب البريطانى على تقدمها الإقتصادى. بل وفى هذا البلد ظهر فى القرن الماضى ما أطلق عليه «النزف» البريطانى للثروة الهندية وتبلورت هذه الفكرة عند واحد من كتابها الكبار فى أوائل القرن العشرين. إذ بالفعل كتب بهذا الصدد داداهابى ناوروجى DADAHAI NAOROJI الذى يعتبر صاحب نظرية النزف DRAIN والتى يقارب البعض بينها وبين فكرة باران عن الفائض. بل والربط بين ظهور التصور الهندى عن «الإعتماد على الذات»، وترويج البضائع الهندية لمواجهة الإستعمار البريطانى.

وتعتبر أطروحات غاندى فى التنمية ملتقية مع هذه الفكرة بشكل أساسى وإن كان تطورها يرجع إلى، حد كبير إلى الهند التقليدية. إذ يركز على تطوير المجتمع الريفى وتحقيق التعاون المتبادل بين المجتمعات القروية وتحويل الأرض إلى ملكية عامة.

وبعد الاستقلال سادت أفكار المدارس المختلفة من أجل تطوير الهند فتواجد التيار الماركسي والرأسمالى وما أعتبر تيارا غانديا . ولكن تيار التبعية ظل مستبعدا إذ أخذ عليه البعض التركيز على العوامل الخارجية في التخلف وعدم التركيز على العوامل الداخلية ، وهو ما لا يتناسب مع الواقع الهندى حيث اعتبر الكثير من الاقتصاديين الهنود أن التخلف يرجع إلى التركيب الاجتماعى وخاصة وجود الطوائف . فالتركيز على العوامل الخارجية باعتبارها المسئولة عن الاستغلال يخفى الاستغلال الذى يمارس

فى الداخل.

وبرغم هذا فلقد طور الاقتصادى الهندى روي M.N. ROY عام ١٩٢١ بعض الأفكار التى تماثله مع الأفكار التي كتبها فرانك بعد أكثر من نصف القرن عن دور الرأسمالية البريطانية فى تخلف الهند. (١٦)

ويمكن القول أن القضايا النظرية التى طرحت فى المجتمع الهندي من أجل التنمية كانت مؤسسة على مسألة «نمط الانتاج الأسيوي» وقضية تحول التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما انشغلت بالتبعية. وذلك باستثناء كتابات بعض اليساريين مثل كل من بناجى J. BANAJI حمزة علوى H. ALAVI التى تعكس مسألة التحول بجانب الإنشغال بقضية نمط الانتاج ومحاولتهما صياغة نظرية «نمط الإنتاج الكولونيالى» وذلك فى دراسة للأول بعنوان «نحو نظرية لإنماط الانتاج الكولونيالية».

for a theory of colonialy modes of production (١٩٧٢). وفى دراسة للثانى عن «الهند ونمط الانتاج الكولونيالى INDIA AND THE COLONIAL MODE OF PRO- DUCTION (١٩٧٥).

إن طرح قضية التخلف من منظور نمط الانتاج لم تقتصر على الهند وانما دار الحوار حول هذا المحور فى أوروبا أيضا . ولعل الكتابات التى عبرت عن هذا التوجه بشكل مباشر بدأت فى تيار الانثروبولوجيا الماركسية بفرنسا وخاصة فى كتابات كلود مايسو CLAUDE MEILLASSOUX وبيير فليب رأى PIERRE - PHILIPE REY.

وهذا التيار يقدم تحليله للمجتمعات المتخلفة عبر الدراسات الانثروبولوجية والتركيز علي تشريح نمط الانتاج . فهو ينتقد بشكل غير مباشر منهجية مدرسة التبعية التى ركزت على العوامل الخارجية على حساب التحليل الدقيق للتشكل الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات المتخلفة. ويذهب تحليل هذه المدرسة عند "رأى" الى بلورة تصور لتمفصل نمطى انتاج داخل التشكيلية الاقتصادية - الاجتماعية الواحدة ولكن يخضع نمط انتاج لنمط آخر . وتعتبر أهم اسهامات "رأى" كتابة «الاستعمار والاستعمار الجديد والتحول إلى الرأسمالية colonialisme, neo, colonialis-

LES ALLIANNCES DE «تحالف الطبقات» و me et transition au capitalisme
CALSSES (١٩٧٣).

وانتاج «مايسو» غزير فى تحليل المجتمعات الافريقية أساسا وأهم هذه الكتابات «النساء وشون الغلال وروس الأموال femmes, greniers et capitaux (١٩٧٥). ويرجع لمايسو نشر اصطلاح نمط الانتاج المنزلى DOMESTIQUE فى الانثربولوجيا الماركسية.

وتحليل هذا التيار يستند على عدم وجود أنماط إنتاج خالصة وإنما تظل الطبيعة العائلية متواجدة فى أكثرها تقدماً خاصة على صعيد إعادة إنتاج قوة العمل. ويتمثل تحليل الإمبريالية فى علاقتها مع المستعمرات فى الإستغلال المجانى لقوة العمل الغزيرة التى يتم توفرها بفضل سياسة محكمة وإنتقائية. (١٧)

وقد دفعت مشكلات البلدان العربية إلى تطورات فى الفكر الإجتماعى وتمثل ذلك فى العديد من الترجهات لعل أهمها كتابات سمير أمين ومحمد دويدار.

وقد تركزت كتابات سمر أمين الأولى حول المجتمعات الأفريقية والعربية ومن هذه الكتابات نذكر : «ثلاث تجارب أفريقية فى التنمية : مالى وغنيا وغانا -TROISEX PERIENCES AFRICAINES DE DEVELOPPEMENT : LE MALI, LAGUINEE ETLE GHANA (١٩٦٥) و «مصر الناصرية» L'EGYPTE NASSERIENNE (١٩٦٤) وإقتصاد المغرب (فى جزئين) L'ECONOMIE DU MAGHREB (١٩٦٦) وتطور الرأسمالية فى ساحل العاج LE DEVELOPPEMENT DU CAPITALISME EN COTE D'IVOIRE (١٩٦٨)

وفى مرحلة تالية طور سمير أمين فرضياته الأولى التى وضعها فى أواخر الخمسينيات حول إندماج الإقتصاديات السابقة على الرأسمالية فى النظام الدولى. ويبلور تطور هذه الفرضيات فى كتاباته الأساسية التى صدرت فى السبعينيات ومنها «التراكم على الصعيد العالمى L'ACCURULATION AL'ECHELLE MONIALE » (١٩٧٠) و«التطور غير المتكافىء» LE DEVELOPPEMENT INEGAL (١٩٧٣) و«فك الإرتباط DECONEXTION » (١٩٨٦).

ويقول سمير أمين بأن التخلف قد يكون ضمن عملية التراكم على الصعيد العالمى وأن بلدان «الأطراف» تتصف بتخلف بنيوى يتجلى فى التفاوت الشديد فى الإنتاجية فى إطار نظام الأثمان الذى إنتقل إليها من المركز وبتفكك الهيكل الإقتصادى نتيجة توجه الإنتاج فى الأطراف طبقاً لإحتياجات المركز وأخيراً هيمنة المركز الإقتصادية معبراً عنها فى أشكال التخصص الدولى.

فالنظام الرأسمالى يخلق نوعين من التوجهات الأول هو رأسمالية المركز الديناميكية والثانية رأسمالية الأطراف المجمدة أو المكبوحة، وأن كل من التوجهين بينهما ترابط هيكلى.

وأن النظام الرأسمالى العالمى لا يشكل بالضرورة نمط إنتاج رأسمالى وإنما نظم متجاورة. حيث أن التكامل بين هذا النظام لا تعنى بالضرورة فرض نمط إنتاج رأسمالى، فأنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية تظل موجودة وهى بذلك تجعل من الممكن إستمرار إنخفاض الأجور بها خاصة فى قطاعات التصدير ما دام العمال فى هذا القطاع يحصلون على الحد الأدنى من إحتياجاتهم الضرورية فى القطاع التقليدى.

وتتلخص مبادىء الإستراتيجية البديلة للتنمية عند سمير أمين فى الآتى: مبدأ أساسى هو مبدأ «فك الإتباط»، وهو لا يعنى إنهاء العلاقات التجارية أو المالية وغيرها من العلاقات مع العالم الخارجى، وإنما يتمثل مضمونه فى التخلص من هيمنة قانون القيمة الرأسمالى السائد على الصعيد العالمى بحيث يحل محله قانون قيمة يتمشى مع إحتيياجات التنمية.. تنمية قوى الإنتاج على مستوى وطنى داخلى وبواسطة الإعتماد على الجماهير الشعبية وليس الطبقة العاملة على حدة. ويقول سمير أمين أن معنى هذا هو الإصطدام بمشكلة مزدوجة :

أولا : تغيير علاقات الإنتاج والعلاقات الطبقية والإجتماعية بشكل عام.

ثانياً :تنمية قوى الإنتاج فى الوقت نفسه.

ويتطلب ذلك «فك الإتباط»، أى التحرر من هيمنة قانون القيمة على صعيد عالمى، لأن سمة التوسع الرأسمالى على الصعيد العالمى هى إنقسام العالم منذ ظهور

الرأسمالية إلى ما يسميه المراكز والأطراف، أى تواجد مجموعتين من التكوينات الإجتماعية الرأسمالية : التكوينات المركزية وهى التكوينات التى تتحكم الظروف الداخلية فيها بشكل عام وآلية تراكم رأس المال، بحيث يتم إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات التراكم الداخلى. أما تكوينات الأطراف فهى، من ناحية ثانية، التكوينات التى يحدث التراكم الرأسمالى فيها نتيجة للتراكم على الصعيد العالمى أى نتيجة للتكيف مع الظروف العالمية وليس نتيجة آليات داخلية بشكل أساسى.

وهكذا فلا يمكن فى إطار التوسع الرأسمالى العالمى، التخلص من التخلف. فالتخلف هو إسم آخر باللغة الدارجة لهذا الشكل من التوسع الرأسمالى: أى التوسع الرأسمالى الخاص بالأطراف، أى التوسع الرأسمالى التابع الذى تتم فيه عملية التراكم كنتائج لعملية التراكم على الصعيد العالمى وليس العكس.

ومن ثم فإن الخيار الذى يواجه مجتمعات العالم الثالث، من وجهة نظر سمير أمين «ليس خياراً جديداً، ليس هو التكيف مع مقتضيات التراكم الرأسمالى العالمى، وإنما هو الخروج من منطق التوسع الرأسمالى. وبالتالى فهو خيار يقوم على منظومة من المعايير لقياس عقلنة الخيارات الإقتصادية تعتمد على مفهوم لقانون قيمة يقوم بدوره على أسس وطنية ويكون له مضمون شعبى مستقل عن معايير التوسع الرأسمالى العالمى.»

وتبقى مشكلة الطبقات الإجتماعية التى تستطيع «فك الإتباط» فيقول سمير أمين أن «البورجوازية الوطنية المحلية لم تحاول ذلك إذ أنها حاولت فى الواقع وفى جميع الظروف، التكيف. حاولت أن تستفيد. إذا إستطاعت ذلك - من الظروف العالمية للتخلص من بعض أشكال التبعية وللتقدم فى النمو دون فك الإرتباط ودون أن تخرج من منطق التنمية الرأسمالية. وطبيعى أن يستند خيارها هذا على أساس علاقات الإنتاج الطبقية الرأسمالية.»

و«فك الإرتباط إذا هو شكل يتمشى مع خيار آخر، هو خيار التنمية الإشتراكية .. خيار الخروج من منطق الرأسمالية. وليس معنى ذلك أن المجتمع الذى يفك الإرتباط

يستطيع أن يحقق الإشتراكية، بل أن ما يستطيعه هو تحقيق شيء إنتقالى لفترة طويلة يشهد ... أو عوامل إشتراكية صحيحة إلى جانب عوامل رأسمالية وطنية. هذا إلى جانب التركيز على «الدولنة» ETATISATION حسبما أدعوه.. فالدولنة - حسبما أعنى - تدعو إلى تغليب ممارسات الدولة فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، بتعميم ملكية الدولة دون إعطاء طابع إجتماعى للملكية العامة من خلال إدارة مجتمعية. وبذلك يكون هناك طابع مستقل عن المضمون الطبقى الإشتراكى أو الرأسمالى، يمثل مصالح طبقية جديدة.. مصالح طبقة الدولة الجديدة، التى يمكن أن نسميها مثلاً «بورجوازية الدولة الجديدة».(١٨)

• ننتقل إلى كتابات محمد دويدار بشأن التخلف والتنمية، وهما من المسائل الأساسية التى إنشغل بها منذ أوائل الستينيات. وخاصة فى كتبه «نماذج تجدد الإنتاج ومنهجية التخطيط الإشتراكى LES SCHEMAS DE REPRODUCTION ET LA METHODOLOGIE DE LA PLANIFICATION SOCIALISTE » (١٩٦٤)

و«إقتصاديات التخطيط الإشتراكى، دراسة للمشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الإقتصادى فى مصر» (١٩٦٧) و «إستراتيجية الإعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربى إبتداء من الحاجات الإجتماعية (بالإشتراك مع : محمد نور الدين وسلوى العنترى وغادة الحفناوى) (١٩٨٠) ، «الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير» (١٩٨٠) و«الإقتصاديات العربية وتحديات الثمانيات» (١٩٨٢).

ويقترح محمد دويدار منهجية لدراسة ظاهرة التخلف تقوم على تصور «التخلف كعملية تاريخية، لها حدودها التاريخية من حيث المكان ومن حيث الزمان، وهى عملية فقدان السيطرة على شروط تجدد الإنتاج الذاتى، إبتداءً من إدماج إقتصاديات ما يسمى بالعالم الثالث فى العملية الإقتصادية الرأسمالية.

هذا الإدماج يحوّل الإقتصاد القومى إلى إقتصاد سلعى، ويغير من فنون الإنتاج وعلاقاته على نحو يدفع بالإقتصاد الذى أصبح متخلفاً لأن يساهم فى نمط تقسيم العمل الرأسمالى الدولى مساهمة تتميز بعدم سيطرة الإقتصاد على حد إدنى من

شروط تجدد الإنتاج الذاتى.

ومن ثم يصبح الإقتصاد غير متوازن من وجهة نظر إشباع الحاجات الداخلية أو إشباع حاجات السكان، إذ يلزم لكى يتم هذا الإشباع المرور بآليات السوق الدولية عن طريق تصدير سلعة أو سلعتين من السلع التى يتخصص فيها الإقتصاد القومى. ثم الحصول من خلال إيرادات هذه السلع على ما هو لازم لتجدد الإنتاج فى الفترة القادمة بما فيها المواد الغذائية كأساس لتجدد إنتاج القوة العاملة.

هذا الإقتصاد غير المتوازن يصبح فى وجوده شرطاً لتوازن الإقتصاد الرأسمالى على الصعيد العالمى، إبتداءً من هذا الشكل من أشكال تقسيم العمل الدولى وهذا النوع من السيطرة يختلف تاريخياً عن السيطرة التى عرفتها بعض المجتمعات السابقة على الرأسمالية. إذ بينما كانت الإمبراطورية الرومانية، مثلاً، تسيطر على بلدان كثيرة وتحصل من هذه البلدان على جزء من الناتج الإجتماعى، لم يكن هذا الحصول يتم عن طريق إجبار هذه الإقتصاديات على تغيير هيكلها الإقتصادى وتغيير شكل الفائض، وإنما كانت الإمبراطورية تحصل على هذا الفائض بالشكل الموجود عليه دون مساس يذكر بالهيكل الإقتصادى.

وتأتى الرأسمالية ورأس المال كظاهرة عدوانية تتغلغل فى داخل المجتمع، وتدفع هذا المجتمع إلى تغيير هيكل الإنتاج وشكل الفائض، ويدفع بمنتجات جديدة، وهى المنتجات التى تلائم إحتياجاته الدولية الصناعية وغير الصناعية.

فإذا كان «التخلف عملية تاريخية تحول فيها الهيكل الإقتصادى للمجتمع لينتج إستجابة لإحتياجات الخارج، وإحتياجات رأس المال، وتعبئة الفائض الإقتصادى، بعد تغيير شكله، نحو الخارج، فإن ذلك يعنى أن هذه العملية تبدأ بسيطرة للقوى العالمية.. وإنما لا تستطيع قوة أجنبية أن تؤثر داخلياً إلا من خلال قوى إجتماعية داخلية» تقبل أو تخضع للقوة الخارجية أو رأس المال الدولى.

ويطرح محمد دويدار الخطوط الأساسية لإستراتيجية تنمية أو تطوير إقتصادى بديلة هى «إستراتيجية الإعتماد على الذات»، وهدفها الجوهرى «إشباع مجموعة

الحاجات المادية والثقافية للغالبية من أفراد المجتمع» وتستند هذه الإستراتيچية، بالنسبة لبدان العالم العربى، على «التعرف على الوضع الإقتصادى العربى بصفة عامة فى إطار الإقتصاد الدولى، ثم التعرف على إمكانيات إستغلال الموقف الإقتصادى الدولى لتحقيق نوع من التطور فى العالم العربى، وإستغلال التناقضات بين الأجزاء المختلفة من رأس المال، ليس فقط على الصعيد العالمى، وإنما فى داخل كل مجتمع من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، لتحقيق هذا التطور العربى..»

وهذه الإستراتيچية يتمثل مفهومها المحدد فى التوصل إلى «نموذج عربى مستقل لإتخاذ القرارات المتعلقة بالتطوير الإقتصادى والإجتماعى. وإبتداءً من هذه القرارات المستقلة يتم النظر إلى الإمكانيات فى العالم العربى ولإحتياجات الغالبية من أفراد السكان. وفى مرحلة أولى يتم تطويع الإمكانيات لإشباع هذه الحاجات، وإنما عن طريق محاولة إحداث تغيرات هيكلية تعطى للإقتصاد العربى نوعاً من التوازن الداخلى ومن ثم نوعاً من الذاتية.

ويقول محمد دويدار أن «الفكرة، فى تصورى، أن الأمر يتعلق فى النهاية بالطبيعة الإجتماعية لتفضيلات المجتمع. أو بمعنى آخر يتعلق فى النهاية بالطبيعة الإجتماعية للأهداف التى تحدد للإستراتچية. فالإنتاجية ليست هدفاً فى ذاتها، والفاعلية ليست هدفاً فى ذاتها، إذ قد يكون من الممكن إبتداء من تصور حضارى وثقافى معين أن تختار المجموعات المنتجة أو يختار شعب ما مستوى معيناً فى المعيشة المادية أقل نسبياً مع مستوى أكبر من الإنتعاش الثقافى أو الإنتعاش عن طريق الحريات..»

فليس المقصود عند وضع الإستراتچية كيفية تحقيق الحد الأقصى من النتائج فى إستخدام الموارد المتاحة فى العالم العربى، وإنما كيف يرى الناس إحتياجاتهم سواء إحتياجات مادية أو ثقافية، وكيف يقدر الناس ثمن الحرية، وكيف يقدرون ثمن الإنتعاش الثقافى وكيف يقدرون معنى الإنتعاش الشخصى أو الفردى.. إلى آخره، كنقطة إنطلاق فى تحديد الإستراتيچية.

و«إذا ما تم تحديد هذه الإستراتيچية بدأنا بتجديد الكيفية التى يمكن التوصل بها

إلى بناء خطط طويلة الأمد وقصيرة الأمد لتنفيذ هذه الإستراتيچية، وإنما آخذين الحاجات الإجتماعية الأساسية كنقطة إنطلاق.»

ويقول محمد دويدار «أن الإستراتيچية المقترحة ليست مجرد آمال تسبح فى هواء الفكر المجرد وإنما هى ممكنة من الناحية الفنية. وتصورها ممكن وتحقيقها ممكن، وإنما الشرط الأساسى هو وجود الإرادة السياسية. وهذه الإرادة السياسية لا تتحقق، فى تصورى، فى الواقع العربى الحالى، فى ظل الأنظمة الحالية، بإعتبار أنها كلها إرتبطت بطريقة أو بأخرى بإستراتيچية رأس المال الدولى فى المنطقة، ولم تعد تنشغل بالنشاط الإنتاجى، ناهيك عن النشاط الخاص بتطوير المجتمعات العربية.» (١٩)

ونتوقف أخيراً عند إيمانويل فاليرشتاين I.WALLERSTEIN الذى كرس كتاباته الأولى عن القارة الأفريقية بعد الإستقلال ودرس طبيعة الصراعات المحلية فى العديد من مجتمعاتها. وإنتاج فاليرشتاين كثير ونذكر منه «إقتصاد- العالم الرأسمالى THE CAPITALLST WORLD-ECONOMY (١٩٧٩) وسياسات إقتصاد- العالم THE POLITICS OF THE WORLD-ECONOMY (١٩٨٤) ثم عمله الأساسى الذى يغطى من القرن الخامس عشر إلى الآن «نظام العالم الحديث» THE MODERN WORLD-SYSTEM (١٩٨٠).

ويرى فاليريشتاين أن الذى يميز التاريخ الحديث للمجتمعات هو صيرورتها فى نظام إجتماعى واحد وهو ما يسميه «نظام - العالم»، وأن ديناميكية هذا النظام داخلية أساساً ولكن هذا لا ينفى العلاقة المتبادلة بين الداخل والعوامل الخارجية. وأن ما يميز العالم الحديث عن القديم هو وجود هذه العلاقة المتبادلة، التى لم تكن قائمة منذ ألف سنة، لأنه لم يكن هناك ما يمكن تسميته «نظام - عالم» وذلك لعدم وجود «إقتصاد - العالم»، فالذى وجد كان «شبه نظام» مستقلة.

ويميز فاليرشتاين داخل «نظام - العالم» بين أربع وحدات : «دول القلب «-CORE STATES» و«شبه الهوامش SEMI-PERIPHERY» و«الهوامش PERIPHERY » و«الحلبة الخارجية EXTERNAL ARENA».

وتمثل «دول القلب» ما تعتبره مدرسة التبعية بالمركز بينما الدول شبه الهوامش فيرى أنها دول وسط بين دول القلب والهوامش، فهى لم تصل إلى مرتبة الفئة الأولى ولم تنحدر إلى الثانية وهى تلعب فى نظام العالم دوراً وسطاً. ويقول بان الدول التى تنتمى إلى «الحلبة الخارجية» هى تلك التى لم تنفذ إليها رأسمالية «دول القلب» [١٨]

وهذا التحليل يعتبر رداً مباشراً على مدرسة التبعية وخاصة كتابات سمير أمين وجوندر فرانك بشأن قضية التراكم على الصعيد العالمى وإعتبار البلدان المتخلفة ذات طبيعة رأسمالية منذ إدماجها فى النظام الإقتصادى الرأسمالى الدولى.

ويقول فاليريشتاين بوجود إمكانية للتطور الإقتصادى فى بلدان الهوامش، على عكس وجهة نظر مدرسة التبعية، برغم وقوع هذه المجتمعات تحت الهيمنة المتدرجة لدول القلب. فالهيمنة الأمريكية على «نظام - العالم» ساعدت على توسع جديد فى أوروبا الغربية واليابان وبلدان أخرى. وأن هذه البلدان أصبحت منافسة لأميركا نفسها التى بدأت مرحلة تدهورها، إلا أنه تدهور لا يحدث فى سنتين وإنما هى عملية طويلة المدى مثلما حدث لإنجلترا التى بدأت مرحلة تدهورها عام ١٩٧٠ وأصبحت منذ فترة قصيرة فقط تحتل مركزاً إقتصادياً ردينا. [١٩]

ويتصور فاليرشتاين التحول المقبل لبلدان الهوامش عبر سلسلة من التفجرات الداخلية التى تعكس فى الواقع الرفض للنظام - العالم السائد. وهذه التفجيرات يختلط فيها صراع الطبقات مع النضال القومى ذو البعد الثقافى كنوع من الثورة داخل الثورة لبث الإختلال فى هذا النظام. [٢٠]

بعد هذا العرض شديد الإختصار لبعض المدراس والتيارات فى العلوم الإجتماعية، وخاصة الإقتصاد السياسى لا نملك إلا إعادة ما ذكرناه من قبل وهو أن هذا العرض لا يعطى لأى من الذين حاولنا تلخيص أفكارهم حقه. ونود أن نشير إلى أنه بدأت تظهر منذ عدة سنوات، على أثر أزمة النظام الرأسمالى الدولى، ما يسمى بالمراجعة للنظرية الإقتصادية والعلوم الإجتماعية. وتجلى مع هذه المراجعة إعادة إنعاش للفكر الإقتصادى الذى إنتقدته مدرسة التبعية والمدارس اليسارية بشكل عام. وأدى فشل العديد من

التجارب فى البلدان المتخلفة إلى الدعوة للتخلى عن «إسطورة التنمية المستقلة» والتكيف داخل النظام الإقتصادى الدولى.

ويستند الذين ينادون بهذا التوجه الجديد إلى إمكانية التنمية فى قلب هذا النظام وإقتسام السوق معه. ويقيمون هذه الحجة على «النجاح المزعوم الذى حققته التجارب فى جنوب شرق آسيا خاصة تجارب كوريا الجنوبية وتايوان. ولكن ينقص تحليل هذا التوجه الجديد هو التغافل عن العديد من العوامل الداخلية والخارجية التى ساعدت هذه التجارب على «النجاح». فهم يتغاضون عن القهر السياسى الذى رافق هذه التجارب، وعن الضغوط الأميركية لفرض الإصلاح الزراعى فى هذه البلدان لتوسيع السوق الداخلى، ويتغاضون قبل كل شىء عن الضمانة التى أعطاها الغرب الرأسمالى لتصريف سلع هذه البلدان.

ولن ننشغل فى حيز هذه الدراسة بالتجارب التى تمت فى جنوب شرقى آسيا نظراً لما يحتاجه ذلك من حيز يسمح بتناول أهمها بتفصيل تام للكشف عن البعد الدعائى لهذا النجاح فى التوصل إلى تنمية تندرج تحت شعار «المعجزات». وهذا الإعراض المؤقت يستند إلى عوامل متعددة أهمها ضرورة التفرقة بين ما حدث ويحدث فى هذا الجزء فى الإقتصاد الرأسمالى الدولى وبين مفهوم التنمية المستقلة الذى نتبناه بما يتضمنه من محتوى إجتماعى وإقتصادى وسياسى. إذ من المتفق عليه لدى معظم من تناولوا تحليل تجارب بلدان جنوب شرق آسيا هو الإقرار بأن التراكم المتزايد لرأس المال حدث ويحدث عبر سياسة تقوم على «إنضباط» وقهر المنتجين المباشرين من قبل النظم الدكتاتورية المسيطرة وهو ما يتنافى مع مفهوم التنمية الذى يُعتبر الإنسان هدفه الأساسى. ومن ناحية أخرى فإن الدور الذى لعبه رأس المال الدولى فى منطقة جنوب شرقى آسيا كان له خصوصية وتفرداً. إذ إستعان بتكثيف إستغلال القوة العاملة من أجل تطوير جزء هائل من إحتياجات السوق الرأسمالى الدولى من منتجات صناعية بعينها خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة فى مجالات المعلومانية والإتصال.

يضاف لذلك أن هذه المنطقة تميزت بخصوصية رعاية رأس المال الدولى لما تمثله

كمرتكز لإستراتيجية التواجد العسكرى الغربى وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، وما تطلبه ذلك من ضرورة توفر نوع من الإستقرار الإجتماعى - الإقتصادى الداخلى عبر فرض الولايات المتحدة على هذه النظم تطبيق سياسات إصلاح زراعى دعت البعض أحياناً لتسميتها «بالديمقراطية الإقتصادية فى ظل الدكتاتورية السياسية».

وهذا الإستقرار الداخلى ذاته ودعم نماذج «التنمية» التى حدثت كانت سياسية مقصود بها مواجهة مباشرة للبدان الإشتراكية المجاورة لبلدان جنوب شرقى آسيا والتلويح بأن هناك نماذج إقتصادية ذات طابع رأسمالى تستطيع أن تحقق قدراً كبيراً فى التقدم داخل مجموعة بلدان العالم الثالث.

هذه العوامل جميعها وغيرها تجعلنا نرجىء التعرض لتجارب بلدان جنوب شرقى آسيا والإكتفاء مؤقتاً بنموذجين آخرين هما تجربة كل من البرازيل وأثيوبيا نظراً لما أعلنته كل من هاتين التجربتين عن إرادة إنجاز نوع من التنمية المستقلة، وهو ما لا يتوافر على الإطلاق لتجارب جنوب شرقى آسيا التى حققت نمواً مرتفعاً من خلال تكريس التبعية.

هوامش القسم الاول

١ - انظر بشأن مايدور فى الغرب من حوار حول هذه القضايا :

YVES INCOSTE, CONTR LES ANTI TIE RS- MONDISTES ET CONTRE CERTAINS TIERS- MONDISTES, E. LA DE COUVERTE, PARIS, 1985.

LE TIERS- MONDISME EN QUESTION, COLLECTION LIBERTE SANS FRONTIERES, PO. OBRAN, PARIS, 1986.

هذا الكتاب هو تجميع لبحوث تمت تحت اشراف جماعة «حرية دون نجوم» وجمعت العديد من المهتمين بالعلوم الاجتماعية المعادين للعالم الثالث، مصطفى نور الدين عطية، نهب العالم الثالث ومناهضته المنار العدد ١٢ ديسمبر ١٩٨٥، ص ٨٤-٩٦.

2 - MAGNUS BLOMSTRON AND BJORN HETTNE, DEVELOPMENT THEORY IN TRANSITION; THE DEPENDENCY DEBATE AND BEYOND; THIRD WORLD RESPOSES, ZED BOOKS LTD. LONDON, 1987, PP 30-31.

يتميز هذا الكتاب بأهمية محاولته الاحاطة بالتطور الذى طرأ على الفكر المهتم بالتطور بشكل عام وربطه بالواقع المادى للمجتمعات المتخلفة ، وتقديم نظرة نقدية لكل التيارات.

3 - EDUARDO GALEANO, LES VEINES OUVERTES DE L'AMRIQUE LATINE TRADUIT DE L'ESPAGNOL PAR C. COUFFON, PLON. PARIS, 1981, P. 133.

4 - PAUL BARAN, THE POLITICAL ECONOMY OF GROWTH, PELICAN BOOK, NEW YORK, 1978, pp132- 157.

5 - PAUL SWEEZY, TRANSFORMATION SOCIO - CULTURLLE DANS LES PAYS EN vole de developpement, in"LE CAPITALISME MODERNE, TRADUIT EN FRANCAIS PAR J. P. HUET, ED. SEUIL, PARIS, 1976, PP 27-365.

هذه الأفكار الداعية للثورة ضد الامبريالية وضد النظم الداخلية نجدها أيضا فى دراسة لباران كتبها عام ١٩٥٢ بعنوان وحول الاقتصاد السياسى للتأخر "ON the Political Economy of bacewardness ورجعنا لطبعة لاحقة لها في كتاب The Economics of Underdevelopment Kdited By A. N. Agarwala .&S>P. Singh, New Delhi, 1977, pp 73-92

(٦) هناك كتابات غزيرة تتعلق بتطور أفكار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لاميركا الاتينية والصراعات الفكرية التى نشأت حول أفكارها ونذكر من هذه الكتابات:

C ELSO FURTADO, LA FANTAISIE ORGANISEE, LE DEVELOPPEMENT EST-IL POSSIBLE /, TRADUIT DU PORTUGAIS PAR E. BAILBY, PUBLISUD, PARIS, 1987.

هذا الكتاب هو نوع من السيرة الذاتية للمؤلف ولكن عبر الفكر اذ أن فورتادو كان من المؤسسين ، ومع بريبش ، لجنة الأمم. بل هو من انتشرت بفضل كتاباته الكثيرة فكرها.

ومع بريبش ، لجنة الأمم. بل هو من انتشرت بفضل كتاباته الكثيرة فكرها.

M. BLOMSTROM & B. HETTNE, OP. CIT. PP 38 - 97.

(٧) انظر فى مناقشة نظرية احلال الواردات :

محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص ص ٧٢٣ - ٧٢٣.

L'AMERIQUE LATINE OU COMMENT 8 - R. STAVENHAGEN, SEPT THESES ERRONEES SUR DECOLONISER LES SCIENCES HUMINES, EDITIONS ANTHROPOS, 2ENE ED, PARIS, 1981, PP. 3-30

R. STAVENHAGEN, CHANGING FUNCTIONS OF THE COMMUNITY IN UNDERDEVELOPED COUNTRIES, IN UNDEVELOPMENT 7 DEVELOPMENT; THE THIRD WORLD TODAY, EDITOR; H. DERNSTEIN, PENGUIN BOOKS LTD., G. B., 1978, PP 83 - 96.

يشتمل هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات والمقتطفات من كتب المؤلفين الذين عالجوا هذه القضايا.

(٩) M. BLOMSTRON, OP. CIT. PP 47 - 48

F. H. CARDOSO, THE INDUSTRIAL ELITE IN LATIN AMERICA, IN UNDERDEVELOPMENT 7 DEVELOPMENT, OP. CIT. PP. PP 191 - 204.

(10) T.DOS SANTOS, THE CRISIS OF DEVELOPMENT THEORY AND PROBLEM DEPENDECE IN LATIN AMERICA, IN UNDERDEVELOPMENT 7 DEVELOPMENT, OP. CIT., PP 57 - 80.

(١١) .M. BLOMSTRON, OP. CIT. PP 48 - 50

(١٢) يمكن الرجوع فى هذا إلى العديد من كتابات فورتادو ونذكر من هذه الكتابات المقالة التى نشرها عام ١٩٥٤ «تكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية CAPITAL FORMATION AND ECONOMIC DEVELOPMENT, IN THE ECONOMICS OF UNDERDEVELOPMENT, OP. CIT PP 309-٣٣٧, ويناقش فيها آراء راجنر نيركس RAGNAR NURKSE عن «تكوين رأس المال فى البلدان المتخلفة».

(١٣) CELSO FURTADO, LE MYTHE DU DEVELOPPMENT ECONOMIQUE, EDITIONS ANTHROPOS, 2EME EDITION, PARIS, 1984, PP 52-53.

(١٤) A. G. FRANE, L'ACCUMULATION DEPENDENTE, EDITIONS ANTHROPOS, PARIS, 1978, PP 29 - 30, 215.

يشتمل هذا الكتاب أيضا على دراسة لسمير أمين بعنوان : «المجتمعات السابقة على الرأسمالية والرأسمالية SOCIETES PRECAPITALISTS ET CAPITALISME.

(١٥) A. G. FRANE, CRITIAUES ET CONTRE - CRITIAURS, ESSAIS SUR LA DEPENDENCE ET LE REFORMISME, EDITIONS ANTHROPOS, PARIS, 1985, P 311.

(١٦) M. BLOMSTROM, OP. CIT., PP 122 - 130

(١٧) كان هناك انشغال على الصعيد العالمى بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات بقضية غط الانتاج ومشاكل التحول للتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية من المرحلة السابقة على الرأسمالية إلى المرحلة الرأسمالية.

وهناك آدب غزير بهذا الصدد نذكر منه : موريس دوب MAURICE DOBE دراسات فى تطور الرأسمالية STUDIES IN THE DEVELOPMENT OF CAPITALISM (١٩٤٥) الذى أثار نقاشا عالميا نشر فى جزئين تحت عنوان «من الاقطاع إلى الرأسمالية : مشكلات التحول DU FEODALISME AU CAPITALISME; PROBLEMES DE LA TRANSITION وبيرى أندرسون PERRY ANDERSON وكتابيه الهامين «مراحل التحول من المجتمعات القديمة إلى الاقطاع MSILADUEF OT YTIUQITNA MORF SEGASSAP (١٩٧٤) «واصول الدولة المطلقة LINEAGES OF ABSOLUTIST STATE (١٩٧٦) وبارى هانديس وبول هيرست BARRY HINDESS & PAUL HIRST أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية PRE-CAPITALIST MODES OF PRODUCTION (١٩٧٥).

(١٨) حوار اجراه الباحث مع د. سمير أمين: «الوطن العربى والاختيار الوحيد»، فى مجلة «الحوار»، العدد ٤، باريس ١٩٨٧/٧/١٧، ص ص، ٣٧-٤٨.

(١٩) حوار أجراه الباحث مع د. محمد دويدار: «من التبعية والتخلف إلى الاستراتيجية الممكنة»، فى «الوحدة»، العدد ٤٥، يونيو ١٩٨٨، الرباط، ص ص ١٣٩-١٥١.

(٢٠) IMMANUEL WALLERSTEIN, THE CAPITALIST WORLD-ECONOMY, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1979, PP. 66-118.

(٢١) ALAIN GELEDAN & AUTRES, HISTORIRE DES PENSEES ECONOMIQUES, EDITIONS STREY, PARIS, 1989, P 445.

(٢٢) AMIN, G. ARRIGHI, A.G. FRANK ET I. WALLERSTEIN, LA CRISE, QUELLE CRISE ?, F. MASPERO, PARIS, 1982, P 46.

القسم الثانى
عملية النمو التابعة :
مثال البرازيل واثيوبيا

تستهل القسم الثانى من هذه الدراسة بنظرة موجزة على الأوضاع الراهنة للاقتصاديات التابعة، وبشكل أساسى لكل من مجموعة دول أمريكا الاتينية ثم الدول الأفريقية . ولأنه من الصعب في الحيز الضيق لهذه الدراسة أن نطرق تفصيليا الوضع فى كل بلد فسوف يكون التركيز نسبيا على بعض من هذه الدول لإعطاء صورة مركزة لانماط «التنمية» التى تمت فيها والصعوبات التى تواجهها . والتعرض لتجربتى البرازيل وأثيوبيا بالتفصيل . وسوف نتعرض للشروط الدولية التى تمت في ظلها محاولات «التنمية الاقتصادية» من قبل بعض البلاد المتخلفة، ثم نختم باستخلاص موجز فيه الدروس التى أعتطها هذه التجارب وعلاقتها بأزمة النظرية.

شهدت السنوات القليلة الماضية تفجر أزمة داخل مجموعة الدول التابعة كان البعض يعتقد أنها مستحيلة الحدوث، إذ كان البعض يرى أن هناك حركة يمكن معها الكلام عن بلدان «في طريق النمو» ومن ثم استبعاد عكس هذا التصور. ولكن هذا لاينفى أن البعض الآخر رأى منذ زمن بعيد أن هذا النمو نفسه يحمل في جوفه عوامل أزمته المقبلة. والآن بعد استقرار الأزمة يحاول العديد من الاقتصاديين تفسير الصعوبات بعوامل بعينها.

وتدور هذه العوامل فى أغلب الأحيان حول مسئولية ارتفاع أثمان البترول أو ارتفاع أسعار الدولار فى سوق المال الدولى أو ارتفاع أسعار الفائدة الدولية أو عدم التكافؤ فى التبادل إلى آخره.

ولا شك أن لكل من هذه العوامل أثر مباشر أو غير مباشر على مشكلات النمو في الاقتصاد الدولى . ولكن هناك عوامل أخرى على قدر كبير من الأهمية . وأهم هذه العوامل تتمركز في طبيعة التوجه الاقتصادى الداخلى لهذا المجتمع أو ذاك. ذلك أن هذا التوجه هو الذى حدد مسبقا نمط العلاقة مع النظام الاقتصادى الدولى، وبالتالى

على أساسه تتعدد درجة التأثير بما يحدث فيه من تغيرات سلباً وإيجاباً. وسوف نعود لمناقشة هذا بعد قليل على ضوء دراسة الاوضاع العينية لبلدان أميركا الاتينية وأفريقيا.[1].

١ - امريكا الاتينية : النموذج الذى تعثر

فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية [2] يمكن أن نسجل بعض المؤشرات التى تكشف حقيقة ما يتم بداخلها منذ سنوات . وأهم هذه المؤشرات هى إنحدار نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلى بين ١٩٨٠، ١٩٨٦ من ٢٣،٣ إلى ١٧،٤٪. وتحول صافى التدفقات إلى سالبة، أى ظهور حركة عكسية لتدفق رأس المال لذات الفترة من ٢،٢٪ إلى - ٣٪. (إنظر الجدول ١).

والمؤشر الأخير يعنى أن قارة أميركا اللاتينية يخرج منها رؤوس أموال أكثر مما يدخل إليها، وسوف نعود إلى هذه المسألة فيما بعد. أما فيما يخص مسألة إنخفاض معدلات الإستثمار فإن الملاحظ أنها حدثت بنفس الدرجة فى معظم أقطار أميركا اللاتينية وتميزت بحدة أكثر فى كل من فنزويلا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين.

ومن الضرورى أن نذكر هنا أن البلدان الأميركية اللاتينية كانت قد ربطت إقتصادياتها بالدولار بشكل جوهرى، سواء على صعيد الموازنة أو ميزانية المشاريع الإقتصادية. من ناحية أخرى خفضت عملاتها المحلية لدفع الصادرات بجعلها أكثر قدرة على المنافسة من أجل تحقيق فائض مخصص للتحويلات الضرورية.

وتكامل هذا مع تخفيض الواردات بإتباع سياسة إحلال الواردات. ولكن هذه السياسات فى إجمالها لم تأت بنتائج إيجابية. بل على عكس هذا تماماً كانت سلبية على الإستثمارات الداخلية فى هذه البلدان.

فبرغم تطبيق سياسة الحد من الواردات فإن المشكلة تجلت فى عدم قدرة المشروعات المحلية على تنفيذ سياسة إحلال الواردات بشكل ناجع لعدم كفاية الإستثمارات. إذ صاحب إنخفاض الإستثمارات التى تقوم بها الدولة إنخفاض مماثل فى الإستثمارات الخاصة. وفى ظاهرة إرتبطت أيضاً بتخفيض قيمة العملات المحلية، وأثقلت من أعباء

ديون هذه الشركات حيال الخارج. وأنتج هذا بدوره ظاهرة أخرى تمثلت فى إرتفاع الديون الداخلية. ففى البرازيل، مثلاً، مثلت فوائد هذه الديون وحدها ١١٪ من الناتج المحلى عام ١٩٨٥ مقابل ٣.١٪ فقط عام ١٩٧٠.

غير أن هذا عكس فى الواقع حقيقة أخرى تبدت فى تطور معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الذى إنخفض بدوره بمعدلات كبيرة فى أهم بلدان إميركا اللاتينية. ويظهر الجدول رقم (٢) هذه النسب السالبة للفترة الواقعة بين. ١٩٨٠و١٩٨٦، ونرى أن أكثر البلدان التى كانت معدلات هذه النسب مرتفعة بها هى بوليفيا وفنزويلا والمكسيك.

إلا أن التحول الذى كان له أثره الأكثر ضرراً على إقتصاديات أميركا اللاتينية تمثل فى توجه رؤوس الأموال نحو التوظيفات غير الإنتاجية عبر المضاربات المالية، وأصبح دور البورصة ليس توجيه رؤوس الأموال نحو الإستثمارات المنتجة وإنما نحو المضاربات المالية. ومع غياب رؤوس أموال للإستثمار لم يتم تجديد وسائل الإنتاج بالشركات الصناعية وقلت مردودية المنتج منها. [٣]

قامت سياسة أميركا اللاتينية لتحقيق فائض نقدى على خفض قيمة العملات والتصدير المكثف والإدخار الإجبارى وإطلاق معدل تضخم هائل. وأثر هذا بدورة على سير العملية الإنتاجية أمام ضعف القوة الشرائية.

جدول ١

السنة	التحويلات الصافية للموارد	الإستثمارات كنسبة فى الناتج المحلى
١٩٨٠	٢.٢	٢٣.٣
١٩٨١	١.٨	٢٢.٥
١٩٨٢	-٣.١	٢٠.٧
١٩٨٣	-٥.١	١٧.٤

١٩٨٤	٤.١-	١٧.٥
١٩٨٥	٤.٧-	١٦.٩
١٩٨٦	٢.٠-	١٧.٤

المصدر: E.BACHA, A CRISE DE DIVIDA IATINO-AMERICA,IN DE RIV-
ISTA ANPEC,NO.12 DECEMBRE 1987,CEPAL

جدول ٢

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى (١٩٨٠ - ١٩٨٦)			
نسبة سالبة	البلد	نسبة موجبة	البلد
١٤.٢	الأرجنتين	١.٦	البرازيل
٢٧.٠	بوليفيا	٤.٢	كولومبيا
٦.٤	شيلى	٣.٢	بنما
١٢.٠	المكسيك		
١٩.٠	فنزويلا		

المصدر : المرجع السابق

حالة البرازيل

لعله من الهام الآن أن نتناول واحدة من تجارب البلاد التابعة وهى تجربة البرازيل [٢] التى كانت منذ سنوات قريبة، بل وما زالت تمثل لدى البعض النموذج الذى على البلاد المتخلفة أن تتبعه، ثم أصبح هو نفسه النموذج الذى يؤخذ لإظهار بعض أوجه مأزق البلاد المتخلفة. وما يمكن ملاحظته بشأن الإقتصاد البرازيلى أنه يتميز بتمركز فى دخول طبقات إجتماعية محددة يقل عددها بإستمرار ويتوجه الإنتاج المحلى لإشباع طلبها من السلع الإستهلاكية المعمرة أساساً مع إعتبار السوق الدولى محرك أساسى لنمو الإقتصاد المحلى.

وإتسم مرور الإقتصاد البرازيلى من الستينيات إلى الثمانينات بتحول فى طبيعة العلاقة بين عملية التراكم ونمط الإستهلاك. ففى الفترة الأولى إتسمت هذه العلاقة بتراكم مكثف لرأس المال يقابله نمط إستهلاكى عريض. وتحولت هذه العلاقة إلى تراكم دائم مكثف ولكن فى مواجهة نمط إستهالكى منضبط. وتبنت الدولة البرازيلية سياسة «إصلاح إقتصادى» بتجميد الأجور والأسعار ورفع يدها عن عملية التراكم التى سبق أن إتبعتها فى الفترة السابقة. ومنحت الدولة لرأس المال الخاص الفردى دوراً أكبر فى قيادة عملية التراكم الإقتصادى.

تتم هذه السياسة الإقتصادية فى ظل أوضاع ترتفع فيها معدلات التضخم بوتائر هائلة، وكذلك الدين الداخلى والخارجى، بالإضافة إلى العجز المتزايد فى الميزان التجارى والتوجه المتزايد لتوظيف رؤوس الأموال فى سندات على الخزينة الأكثر ربحية على حساب التراكم الإنتاجى الذى يواجه حالة من الركود أو الأحجام.

وفى مقابل هذا الوضع الذى يحجم فيه رأس المال الفردى فى تحمل المسئولية نيابة عن الدولة، خاصة فى ظل تجميد الأسعار، تضطر الدولة فى فترة للتخلى عن سياسة

تجميد الأسعار تاركة الباب مفتوحاً أمام تضخم يعاود الإرتفاع من جديد لكى تترك لرأس المال حرية الحركة فى ظل الضمانة الأساسية التى يطالب بالعمل فى ظلها، أى الإستثمار بشرط تدخل الدولة بسياسة لصالح تزايد إرباحيته.

إن خصوصية التركيب الإجتماعى للبرازيل يعتبر نقطة إنطلاق أساسية لفهم الدور الخاص الذى لعبته الدولة إقتصادياً، فى الفترة التالية على إنقلاب ١٩٣٠. فالطبقة البورجوازية لم تكن قد تشكلت بصورتها النهائية، فى الفترة الأولى وأصبح على الدولة أن تلعب دوراً أساسياً فى الحياة الإقتصادية تاركة عبر هذه السياسة كل الفرص المناسبة لكى تتشكل البورجوازية الصناعية النامية وطبقة التجار من ناحية وطبقة كبار ملاك الأراضى من ناحية أخرى. مع ضرورة الوعى بأن مصالح هذه الطبقات الثلاث كانت تتمحور حول إنتاج البن والصناعات التحويلية المرتبطة به وعملية تسويقية. وكان دور الدولة حتمياً فى هذه الفترة من منطلق أنه لم يكن تبلور أى من هذه الطبقات يؤهلها بعد لإمتلاك دفة قيادة الإقتصاد البرازيلى.

وعندما إكتملت هذه البلورة للطبقة البورجوازية بدأت الدولة ترفع يدها نسبياً وتسلم الطبقة مقاليد القيادة. إلا أن الأزمة تتفجر بين الدولة والطبقة البورجوازية بعد ذلك فى كل مرة تحاول فيها الدولة تقليص دورها فى حماية الطبقة الوليدة. ويمكن تلخيص «مراحل» تطور الإقتصاد البرازيلى فى العقود الأخيرة من أزمة ١٩٢٩، بالفترات التالية :

* أولاً : فى الثلاثينيات وحتى منتصف الخمسينيات تركت الدولة الصراع فى المصالح بين الطبقات مفتوحاً، وإن سمح ذلك بعد هذا لنمو الطبقة البورجوازية، خاصة مع مساهمتها فى سياسة التصنيع التى كانت الدولة تقوم بها بشكل أساسى. وإن كان الأساس الصناعى الذى تم تحقيقه بعيداً عن بلوغ مرحلة التصنيع لوسائل الإنتاج، جراء غياب الأساس التقنى ورأس المال اللازم. وتميزت هذه الفترة بتوجه الإنتاج إلى السوق الداخلى أساساً.

* ثانيا : منذ النصف الثانى من الخمسينات قامت الدولة بتنفيذ خطة تصنيع سريعة، ورفعت شعار «٥٠ سنة فى ٥ سنوات» ! ولكن صاحب هذه السياسة التصنيعية إدارة غير محكمة، وضعف فى الإدخار الداخلى، وغياب للهيكل المالى الذى يوجه هذه الإدخارات. وأدى هذا إلى لجوء الدولة إلى سياسة الإعتماد على رأس المال الخارجى عبر الإستدانة، بجانب الإستعانة بوسائل داخلية تقوم على الإدخار الإجبارى والضرائب وعجز الميزانية وضبط التضخم إلى آخره. وتتمكن الدولة من إنجتز الجانب الهام من مشروعها الكبير.

ولكن الذى ميز الفترة هو التراكم الكثيف أو الفائض، فى مواجهة سوق غير قادر على إستيعاب كل السلع فى ظل إقتصار الإستهلاك على شريحة محددة من السكان وإرتفاع معدل التضخم الذى لم تتمكن الدولة من السيطرة عليه بشكل كامل. أدت هذه السياسة الإقتصادية إلى أزمة سياسية وإنقلاب عسكرى عام ١٩٦٤.

* ثالثاً : فترة ما بعد الإنقلاب العسكرى تميزت بمحاربة التضخم بإتباع سياسة نقدية وإصلاح بأساليب غير تضخمية. وتركيز وسائل الإنتاج فى يد الدولة، والتخلص من المصانع غير المربحة. وقادت هذه السياسة إلى زيادة كبيرة فى البطالة من ناحية، وتزايد تمركز لرأس المال والدخول من ناحية أخرى. ثم منذ ١٩٦٨ بدأت مرحلة تدفع الإقتصاد البرازيلى فى عملية نمو سريع خاصة فى الصناعة، وصحبها تشجيع على الإستهلاك بإتباع سياسة منح القروض للإستهلاك. ولذلك شهدت قطاعات الصناعات الإستهلاكية المعمرة والوسيطة تطوراً ملحوظاً تحت سيطرة الدولة.

ومع أوائل السبعينات تزايدت واردات البرازيل السلعية من أجل أشباع الطلب الداخلى للطبقات الغنية من ناحية، ومن أجل التراكم الرأسمالى من ناحية أخرى. وفى الوقت ذاته تتسم الفترة بإعتبار الصادارات البرازيلية وسيلة لتمويل عملية التراكم.

وصاحب هذه السياسة إستمرار الإعتماد على الموارد المالية الخارجية عبر الإستدانة كوسيلة جوهرية لتمويل التراكم، ومن ثم بدأت ديون البرازيل فى الظهور كمحرك إقتصادى ولكن أيضاً كمشكلة.

إلا أنه في هذه الفترة ذاتها، أي من أواخر الستينات وأوائل السبعينات تظهر أزمة النظام الإقتصادى الدولى وذلك بتأثير الإختلال الذى يبدأ فى قلب الإقتصاديات الرأسمالية، التى إتسمت بفترات نمو سريع بإتباع معدلات تراكم متزايد لرأس المال الذى واجه أزمة بدوره. فإتبعت الدول الرأسمالية المتطورة سياسة أكثر حمائية. وقامت بتشجيع تصدير رؤوس الأموال فى صورة قروض إلى الدول المتخلفة، بأسعار فائدة منخفضة، فى فترة أولى لتأخذ بعد ذلك فى الإتفاع.

ومع إستقرار الأزمة الدولية، بدأ الإقتصاد البرازيلى يمر بمجموعة أخرى من الصعوبات لعل أهمها هو العجز فى الميزان التجارى وتقلص حجم رأس المال الفردى الخاص فى الأنشطة الإنتاجية، ومن هنا إتجهت الدولة للقيام بالدور الأساسى فى عملية التراكم، بوتيرة أكثر أهمية عما كانت تمارسه من قبل.

صحب هذا تزايد الديون الخارجية والداخلية بوتائر سريعة مما عوق بصورة أكثر حدة عملية التراكم من قبل الدولة، وبشكل أخص من قبل رأس المال الفردى الخاص. ودشنت الدولة فى هذه الفترة إستراتيجية إحلال الواردات ومحاولة إعادة هيكلة الطلب الداخلى، بما يصحبها من سياسة تجارة خارجية تقوم على الحد من الواردات وتشجيع الصادرات من أجل توفير العملات الأجنبية.

وسارت معدلات النمو بوتائر مرتفعة ولكن متباينة. نبين ١٩٧٤ و١٩٧٨ سجلت هذه المعدلات النسب ٩.٥٪ و٥.٦٪ و٩.٧٪ و٥.٤٪ و٤.٨٪ على التوالى. هذا بينما كان معدل النمو فى الستينات يدور حول نسبة ١٠ فى المئة. وبرغم هذا لم تتمكن الدولة، فى ظل الحكم العسكرى، من تحقيق ضبط تام للتضخم الذى ظل مرتفعاً فى أوائل السبعينات (٣٤.٦٪ و٢٩.٤٪ و٤٠.٨٪ لسنوات ١٩٧٤ و٧٥ و٧٨).

إضطرت الدولة إلى إتباع سياسة ربط التضخم بالإصلاح النقدى التى لم توفق فيها أيضاً، ولكن تمت عملية تمويل الإستثمارات عبر عملية إصدار سندات على الخزينة بأسعار فائدة مرتفعة لجذب الأموال الداخلية التى أعرضت عن الإستثمارات المباشرة.

إلا أن هذا لا ينفى تزواج التراكم الرأسمالى الفردى الخاص مع التراكم الذى تقوم به

الدولة، في المجالات المختلفة. وكانت سياسة الدولة ترمي للحد من تأثير الأزمة الدولية على الإقتصاد البرازيلي.

وإن كانت الدولة حققت في مرحلة أولى قدراً من الإستقلالية في إدارة عملية التراكم عن الإقتصاد الدولي فإنه تم محاصرتها من هذا النظام الإقتصادي نفسه لإستعانتها المكثفة برأس المال الأجنبي في شكل قروض وإستثمارات مباشرة عبر الشركات عابرة القارات.

فالسياسة الإقتصادية تمت عبر مجموعة من التوجهات هدفت لإعادة هيكلة عملية تراكم رأس المال من أجل دعم قطاع الصناعة وتحديث الزراعة. ولذا فإن من ملامح هذه الفترة تقليل التركيز على إنتاج السلع الإستهلاكية المعمرة، والتوجه بشكل أكثر للسلع الوسيطة والرأسمالية التي كان للمشاريع الوطنية دور هام فيها. بمعنى آخر أدت هذه السياسة إلى تدعيم الصناعة البرازيلية وكذلك تقوية وضع الطبقة البورجوازية وإن كان هذا لم ينتج عنه إستقلالية لهذه الطبقة في إرتباط مصالحها مع الرأسمالية الدولية.

وأعطت هذه السياسة البرازيل دوراً جديداً في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل بناء عليه توجهت للتصدير بشكل أوسع وقللت الواردات. فبين ١٩٧٠ و١٩٧٩ في المئة، وإرتفعت نسبة السلع الرأسمالية والسيارات من ٣.٤٪ إلى ١٤.٧٪. أما الواردات فقد إنخفضت نسبتها في نفس الفترة فيما يتعلق بالسلع الوسيطة من ٣٢٪ إلى ٢٠.٨٪، وبالنسبة للسلع الرأسمالية فإنخفضت من ٣٨ في المئة إلى ٢٠.٨ في المئة.

فبشكل عام إدت السياسة التي إتبعها البرازيل بين ١٩٧٤ و١٩٧٨ إلى إضافة نحو ٤٤٢ مليون دولار سنوياً إلى الميزان التجاري من الصادرات وإلى تحقيق وفر سنوي نحو مليون و٩٤١ ألف دولار من جراء إتباع سياسة السيطرة على الورادات.

وبرغم هذه الصورة التي يلوح معها أن الإقتصاد البرازيلي في حالة مقبولة، تظهر مؤشرات أخرى حالته المتردية. فبين ١٩٧٨ و١٩٧٩ فقط يتدهور ميزان العمليات الجارية من ٥٩٢٧ مليون دولار إلى ١٠٧٤٢ مليون دولار. بينما ينحدر الإحتياطي

إلى ٩٦٨٩ مليون بعد أن كان ١١٨٩٥ مليون دولار. ويرتفع العجز الداخلي من ٣.٥٪ من إجمالي الدخل المحلي إلى أكثر من ٨٪ ويرتفع معدل التضخم من ٤٠٪ إلى أكثر من ٧٧ في المئة.

وتعتبر هذه الحالة نتيجة منطقية لنمط التمويل الخارجي الذي إعتمدت عليه الدولة والقطاع الخاص، والصعوبات في عقد قروض جديدة مع البنوك الخاصة الدولية. يضاف لهذا إرتفاع أسعار البترول الذي شكل عبئاً إضافياً على تكلفة إنتاج الصناعة البرازيلية، خاصة وأن واردات البرازيل من الطاقة تشكل نحو ٦٠٪ من إجمالي وارداتها السلعية.

وعلى الصعيد الداخلي خلقت هذه السياسة أيضاً إنعدام توازن متزايد داخل البنية الإجتماعية، في توزيع الدخول وفي قلب علاقات الإنتاج الإجتماعية. وهذا الخلل كان من نتاج تطور القطاع الصناعي ومن جراء تمركز الملكيات الزراعية. إذ أدى هذا إلى تمركز الدخول داخل شرائح إجتماعية معينة على حساب الغالبية. فبين ١٩٦٠ و١٩٨٠ إنخفض ما يخص ٧٠٪ من السكان في سن العمل الأقل فقراً من ٢١.٣٪ إلى ١٥.٤٪ من الدخل المحلي. ويشهد على ذلك أيضاً ظاهرة تدهور الأجر الحقيقي للعاملين في نشاط الإنتاج بالقياس بمعدل فائض القيمة المضافة الذي لم يتناقص وإنما على العكس شهدا تطوراً ملحوظاً منذ أوائل الثمانينات.

ومن ناحية أخرى بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ إرتفع معدل إستحواز الأسرة من الثلاجات بأكثر من أربعة أضعاف، وبنحو أحد عشر ضعفاً من أجهزة التليفزيون، وهذا فيما يخص البرازيل ككل، بينما فيما يتعلق بمنطقة الشمال وحدها فالملاحظ أن أنه فيما يتعلق بالسلعة الأولى كان نمو هذا المعدل فيها هو ثمانية أضعاف، وتسعين ضعفاً بالنسبة للسلعة الثانية لذات الفترة. وهذا يعكس على نحو واضح التمركز الحضري الذي هو أحد السمات الملازمة للتخلف.

ويرى بعض الإقتصاديين في هذا النمط من التطور برهاناً على أن ديناميكية

الإقتصاد البرازيلي كانت تنفي حتى السبعينات الأطروحة التي تقول بتدهور معدلات نمو الإستهلاك بشكل عام. ولكن ما تظهره الأرقام والإحصائيات الأخيرة حول إتساع الفجوة الإجتماعية بين الدخول وإزدياد تمركزها. وإتجاه السوق المحلي إلى الركود منذ السبعينات يعكس تفجر الإستراتيجية التي راهنت على السوق الداخلي في الوقت الذي كان يتبلور فيه واقع إجتماعي وإقتصادي يهدم ببطء ما كان يقام، وهذا الواقع هو ما ذكرناه عن إتساع الفجوة في توزيع الدخول وإزدياد تمركزها وبالتالي تزايد ضيق السوق المحلي الذي يعرض سلع موجهة لأصحاب الدخول المرتفعة أساساً.

وتضطر البرازيل في ١٩٨٢ لقبول سياسة التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي. ثم تتولى سلطة مدينة قيادة شئون الدولة عام ١٩٨٤. وتقوم السلطة الجديدة بعد ذلك بعامين بإتباع سياسة إصلاحية بتجميد الأسعار والأجور لكي تحد من الممارسات القائمة على المضاربات التي عمت المجتمع في الحقبة السابقة ومحاولة إعطاء الإقتصاد طابع إنتاجي. ولكن هذه السياسية تواجه مقاومة عنيفة من قبل رأس المال الخاص الذي يريد أن يحافظ على مكاسبة من العقد السابق في ظل تطور السوق السوداء والكسب السريع. وتضطر الدولة إلى التخلي التدريجي عن سياسة تجميد الأسعار في مواجهة معاودة إرتفاع التضخم.

وبرغم أن معدل النمو السنوي للإقتصاد البرازيلي وصل إلى نحو ٨.٥٪ لعام ١٩٨٥، وحقق الميزان التجاري فائضاً قدرة ١٢ مليار دولار، واجهت الدولة أزمة نقدية وتمويلية حرجة من جراء إعتمادها على التمويل الخارجي عبر الأستدانة، إذ أن المؤسسات المالية الدولية والبنوك الخاصة فرضت سياسة مالية جديدة على الصعيد الدولي بشأن منح القروض. وصاحب هذه الأزمة أزمة سياسية وإجتماعية كبيرة.

فبين ١٩٧٩ و١٩٨٧ تضاعفت الديون الخارجية للبرازيل حيث إرتفعت من ٥٥ مليار دولار إلى ١١٤ مليار دولار وبإيجاز :

أولاً : بدأت هذه الديون في الإرتفاع مع منتصف السبعينات وقت بدأ يستقر الركود في الإقتصاد العالمي.

ثانيا : أن نسبة متزايدة من ديون البرازيل كانت مخصصة من أجل تمويل السياسة الإستثمارية؛ إذ أن نسبة ما كان يخص منها إقامة التوازن بعجز الميزان التجارى لم يتجاوز ٤٠٪ بين ١٩٧٣ و١٩٨٢. بل أن الحاجة لتسديد هذا العجز التجارى لم تمثل إلا ١٠٪ فقط من رأس المال المتدفق منذ ١٩٧٩ على البرازيل.

ثالثاً : دفعت البرازيل إلي دائنيها أكثر من ١٢٠ مليار دولار بين ١٩٧٩ و١٩٨٦، منها ٧٢ مليار دولار تشكل الفوائد على الديون. وشكلت الفوائد وحدها ٧٦٪ من خدمة الديون لعام ١٩٨٦. ففى السنوات الأخيرة حولت البرازيل إلى الخارج ما يعادل نسبة سنوية قدرها ٦٪ من إجمالى الناتج المحلى.

وقررت البرازيل أن تتوقف عن دفع خدمات ديونها بإعتبار أن عملية البزل لهذه الأموال نحو الخارج يحرمها من تحقيق التنمية الإقتصادية. ولكى تحافظ على مستوى الدخل السنوى للفرد عند الحد الأدنى الموجود والبالغ نحو ١٨٠٠ دولار، لزم أن يصل معدل نمو الإنتاج المحلى إلى ٥.٨٪ سنوياً. وبالفعل دار معدل النمو عند هذه النسبة خلال ثلاث سنوات، وإستوعبت الأنشطة الإقتصادية أكثر من مليون متعطل عن العمل. وبرغم هذا فإن البرزيل ظلت تواجه مشكلة عجز مالى حيال السوق الدولى أكثر مما قبل. وأصبحت معدلات التضخم تفوق الخيال لتبلغ أكثر من ٢٠٪ فى الشهر أى بنحو ١٠٠٠٪ سنوياً.

وفى منتصف يناير ١٩٨٩، إضطرت الدولة البرازيلية أمام هذا الوضع الكارثى المستمر أن تعاود مرة أخرى تجميد الأسعار والأجور للحد من معدلات إرتفاع الأسعار. وصحب هذا الإجراء سياسة تقشفية.

٢-الإقتصاديات الافريقية : نفس المصير

ننتقل إلى رؤية ما تم فى الإقتصاديات الأفريقية ونركز على تجربة أثيوبياليس لأنها نموذج للتنمية ذات الطابع الخاص ولكن لأنها رفعت شعار الإشتراكية وكانت إذن تخطط نظرياً لنمط مختلف من التنمية يمثل تحولاً عن المرحلة السابقة فى ظل

الإمبراطور هيلا سيلاسى .

يمكن القول أن الإقتصاد الأفريقى [٤] عرف بدوره، مجموعة توجهات دارت فى معظمها فى ذات إطار العلاقات السابق على التحرر. أى سقط برغم ما إعتبره البعض إستراتيجيات تنموية، بل بسببها، فى حلقة الإلحاق بالنظام الرأسمالى الدولى. فما رسمته النظم الأفريقية من سياسات إقتصادية لم يخرج مجتمعات القارة من دورها كمزود للنظام الرأسمالى الدولى بالمواد الأولية فى صورتها الزراعية (القطن والبن والكاكاو) أو التعدنية (الحديد الخام والبوكسيت إلخ).

وعمق هذا بداخله عملية الإختلال التى ورثها عن فترة الهيمنة الإستعمارية المباشرة. وهو إختلال تواجد بين الأنشطة الإنتاجية حيث يعمل كل منها بشكل منفصل عن الأخريات.

ومن ناحية أخرى هو إختلال يتعلق بعدم تلبية هذه الأنشطة للحاجات الإجتماعية الأساسية للغالبية من الطبقات والشرائح الإجتماعية.

ولعل التناقض الذى يلفت النظر فى الإقتصاديات الأفريقية يلوح فى التمركز الهائل للقوة العاملة فى النشاط الزراعى، وبرغم هذا عدم مقدرة هذا النشاط على الوفاء بإحتياجات السكان الغذائية. وهو ما يعكس بشكل واضح هذا الإختلال، الناجم عن التوجه الأساسى نحو الإنتاج للتصدير على حساب إشباع الحاجات الأولية للسكان.

فالمشاهد فى الإقتصاديات الأفريقية غلبة الإنتاج الموجه للتصدير، ومن ثم غلبة توجه الإستثمارات نحو هذه الأنشطة بشكل أساسى. والأمثلة كثيرة بهذا الشأن. حيث نجد أن دولة توجو، مثلاً، تخص ٨٠٪ من مخصصات الزراعة من رأس المال نحو محاصيل الكاكو والبن.

وأدى إتباع فلسفة تنمية الأنشطة الإقتصادية المنتجة لسلع مخصصة للتصدير إلى القبول الضمنى بالإعتماد على رأس المال الخارجى كمورد وحيد وأساسى للتراكم فى

هذه الأنشطة؛ ومن ثم إعتماد سياسة المديونية كمصدر لعملية النمو، وهو ما أنتج بعد نحو عقد من تطبيقها مأزقاً إقتصادياً حاداً لهذه الدول، خاصة أنه صاحب هذا إدارة غير رشيدة للهيكل الإقتصادى حيث عجزت النظم الأفريقية عن تحقيق علاقة صحيحة بين معدلات الربحية من مشروعاتها قياساً بمعدلات أسعار الفائدة الدولية على الديون التى بدأت تأخذ قيم متزايدة؛ فتلاشت القيمة الإقتصادية لهذه المشروعات.

ومن جانب آخر إعتمدت هذه الدول مشروعات عملاقة ذات طبيعة غير إنتاجية. علاوة على تبنى الدول الأفريقية سياسة وارادات لسلع كمالية إستهلاكية ضاعفت من حجم الأعباء المالية على ميزانها التجارى، ودون أن يعود بفائدة تذكر على تطور القوى الإنتاجية.

وفى مجال الصناعة كانت توجهات البلاد الأفريقية أساساً للصناعات الإستخراجية بجانب بعض محاولات تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات. غير أن تطبيق هذه الإستراتيجية تمركز فى تطوير صناعات إستهلاكية (المنسوجات والمشروبات والأحذية والصابون إلخ) لا تحقق قيم مضافة ذات أهمية فى صناعات إستخراجية.

فالبنسبة لنيجيريا، على سبيل المثال، كانت الصناعات تشكل نسبة هامة فى تكوين الناتج المحلى، إذ تبلغ نحو ٣٢٪، إلا أن داخل هذه النسبة توجد نسبة ما يخص إستخراج البترول والتى تصل إلى نحو ١٩ فى المئة. مع ملاحظة أن البترول الخام وحده يضمن ٩٨٪ من دخل نيجيريا من العملات الصعبة. وهنا يجب ذكر أن الزراعة النيجيرية كانت تشكل فى أول السبعينات نحو ٥٥٪ من الناتج القومى و٦٥٪ من دخل الصادرات.

ومنذ ١٩٧٣ بدأت نيجيريا تكف عن الوفاء بالحاجات الغذائية والتركيز على البترول لتحتل المركز السادس بين الدول المصدرة له عام ١٩٧٥ ثم ينحدر مركزها إلى الحادى عشر فى الوقت الراهن.

ومن السمات الأخرى بشأن الصناعة الأفريقية سيطرة رأس المال الخاص على المشاريع الصناعية. فبجانب رأس المال الخاص الأفريقى وجد بشكل أساسى رأس المال

الدولى عبر الإستثمارات المباشرة فى شركات أجنبية خالصة، ومن خلال المساهمة فى أسهم الشركات المحلية. بل يقول بعض الإقتصاديين الأفارقة أن التصنيع ذاته، على النحو الذى تم به، كان من الهام رأس المال الدولى الذى بتمركزه فى بعض الأنشطة الصناعية المرتبطة بإحتياجات السوق الدولى، وجد الشروط الأفضل للإستغلال، حيث القوة العاملة رخيصة والمواد الأولية متوفرة.

وهذا التكامل مع السوق الرأسمالى الدولى توضحه بصدد التجارة الخارجية نسبة التبادلات السلعية مع الدول الأفريقية. فنحو ٧٥٪ من صادرات كل من جامبيا وغانا ونيجيريا وموريتانيا ومالى متمحورة فى سلعة أو سلعتين. وهى فى الواقع مواد أولية، أى موجهة للتصدير للسوق الدولى. وعلى النقيض نجد أن التبادل بين الدول الأفريقية لا يصل إلى نسبة ٤٪، فيما يتعلق بالصادرات.

وفيما يتعلق بالواردات فإن التبادل بين مجموعة دول غرب أفريقيا يدور ما بين ١٪ و٣٥٪ فى حالات نادرة، بينما جل الواردات تأتى من السوق الدولى. ولكن بشكل عام لا يتجاوز معدل التبادل بين هذه الدول الأفريقية نسبة ٥٪ فيما يتعلق بالصادرات والواردات معاً. وعلى النقيض ٧٥٪ من تبادلاتها الجارية تتم مع دول مجموعة السوق الأوربية المشتركة.

ومن الجدير بالملاحظة أن أفريقيا فقدت فى سنة ١٩٨٧ أكثر من ٩٠ مليار جراء إنخفاض أسعار المواد الأولية الكاكاو والبن والقطن والبترول والفوسفات) فى السوق الدولى. أى أن البلاد الأفريقية فقدت ما يعادل نصف حجم ديونها.

ولكى نرى بوضوح المغزى الخطير لهذه التبعية للسوق الدولى، يكفى أن نذكر، بالإضافة إلى ما سبق، أن الدول الأفريقية إتبعت سياسة التقشف التى فرضها صندوق النقد الدولى. وحققت الدول الأفريقية (بإستبعاد جنوب أفريقيا) عام ١٩٨٧ زيادة فى صادراتها بنسبة ١٤٪ بالقياس بعام ١٩٨٦، أى لتصل إلى أكثر من ٥٧.٣ مليار دولار، وبالمقابل إنخفضت الوارادت بنسبة ١١٪ لنفس الفترة لتصل إلى نحو ٥٣.٩ مليار دولار، وتحقق فائض فى الميزان التجارى الأفريقى قيمته نحو ٣.٤ مليار دولار،

برغم هذا فإن الصادرات الإجمالية لأفريقيا لا تشكل نسبة ٦٠٪ من المستوى الذى سجلته عام ١٩٨٠ (الذى كان يصل إلى ٩٤.٦ مليار دولار).

راس المال الدولى وافريقيا

أما بشأن حركة رأس المال الدولى فى البلدان الأفريقية، فبالتأكيد لها جذورها التاريخية المختلفة عن أميركا اللاتينية ولكنها بدأت تزداد بشكل واضح بعد بدء تخلى الدول تدريجياً عن دورها الإقتصادى، الذى لعبته بعد التحرر من المرحلة الإستعمارية، وإعطاء المبادرة بصورة متزايدة لرأس المال الخاص الفردى المحلى والأجنبى.

ولكن رأس الدولى هو الذى سيطر على الصناعات الأساسية الأفريقية فعليا. ومن الأمثلة على ذلك، نجد أن صناعات الحديد والصلب فى توجو، بجانب مصانع الغزل والنسيج، واقعة تحت سيطرة رأس المال الأميركى. بل أنه من بين ٥٨ مصنعاً قامت دولة توجو بتحويل ٢٤ مصنعاً إلى قطاع خاص وسيطرت الشركات عابرة القارات على أهمها.

وهذه الأوضاع تسم معظم الإقتصاديات الأفريقية، يضاف إليها ما تشهده من تزايد الديون الخارجية، خاصة منذ أواخر السبعينات. وإن كان لكل دولة أفريقية خصوصيتها فى مسار نموها المعاصر فإن الديون جعلتها تخضع لظرف دولى مشترك تأخذ فيه السيطرة الدولية سياسة تكاد تكون موحدة يرسمها صندوق النقد الدولى.

ولقد إرتفعت ديون أفريقية السوداء (بإستبعاد جنوب أفريقيا) من نحو ١١٤ مليار دولار إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار بين عام ١٩٨٢ و١٩٨٨. ومشكلة الدين الأفريقى ليست فى القيمة المطلقة التى يمثلها، وإنما تبدو مشكلة هذا الدين عند قياسه إلى الناتج القومى. فالدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وحدها، إرتفعت نسبة ديونها إلى الناتج القومى من ٣٠٪ إلى ٧٠٪ فى أوائل الثمانينات. ويرجع هذا الإختلال إلى تزايد حجم الديون وأيضاً إلى تدهور معدلات النمو.

وجدير بالملاحظة أن نسبة الديون إلى الدخل القومى فى أفريقيا تعتبر من أكثر

النسب إرتفاعاً على الصعيد العالمى. ومن الملاحظ أيضاً أن أعباء ديون دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء إرتفعت من ٩ إلى ١٢ مليار دولار بين ١٩٨٤ و١٩٨٧. (٥)

إن ما يمكن أن يقال لتحليل «النمو» الإقتصادى الأفريقى يمكن إيجازه فى أنه شهد ويشهد عملية توقف شبه تام، ويعكس هذا معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٧ والذى بلغ لكل القارة نحو ٠.٨٪ فقط. فلقد تراجعت معدلات الإستثمار، وإنخفضت معدلات الإستهلاك. وتطالب البلدان الأفريقية بربط تسديدها للديون بمستوى تغير أسعار المواد الأولية فى السوق الدولى، ومن ناحية أخرى تتوقف إمكانية إعادة عجلة الإقتصاديات الأفريقية إلى الدوران على عقد قروض جديدة، أى زيادة حجم الديون. وذلك فى حالة إعتبار أن الحل الوحيد يأتى من الإعتماد على رأس المال الخارجى كمحرك للتنمية وعلى السوق الدولى كعامل حاسم ومحدد لمعدلات النمو فى هذه الإقتصاديات.

بعد هذه النظرة على الإقتصاديات الأفريقية بشكل عام ننتقل إلى دراسة التجربة الأثيوبية بعد الثورة والتطورات التى تحدث بها فى السنوات الأخيرة.

اثيوبيا وطريق الإنفتاح الإقتصادى

هل بدأت أثيوبيا تشق طريقاً «جديداً» يختلف نوعياً عن الذى إتبعته منذ الإنقلاب الذى أطاح بالإمبراطور هيلا سلاسى عام ١٩٧٤؟ فتحت ضغط البنك الدولى والسوق الأوربية قبلت بتحقيق قدرمن الليبرالية خاصة فى القطاع الزراعى حيال المنتجين المباشرين والسماح لهم بتسويق منتجاتهم فى السوق المحلى وعدم الزامهم ببيع فائضهم إلى قطاع الدولة. فهل سيؤدى هذا التوجه إلى سياسات أخرى فى المنحى الرامى إلى الإنفتاح الإقتصادى مع ما يعنيه هذا داخلياً من حرية ليس فقط لرأس المال الخاص الداخلى ولكن أيضاً لرأس المال الدولى؟ (٦)

ويدعو هذا للتساؤل : لماذا تغير أثيوبيا من طبيعة توجهها والتخلى عن سياسة سيطرة الدولة على الإقتصاد وتوجيهه؟

وبعودة تاريخية قصيرة يمكن إظهار طبيعة المشاكل والصعوبات التى تواجهها الدولة الأثيوبية. وهى مشاكل يذهب ضحيتها آلاف الموتى جوعاً منذ أكثر من عقد من الزمن.

سبق الإنقلاب العسكرى ضد الإمبراطور هيلا سيلاسى مجاعة هائلة حيث مات نحو ٢٠٠ ألف شخص. [٧] وبرغم مرور كل هذه السنوات ما زالت أثيوبيا تواجه ذات المأساة التى تكاد تكون على جدول أعمال الإعلام الدولى الذى يقوم بحملة مزدوجة، من ناحية التنديد بالنظام العسكرى الحاكم ومن ناحية أخرى إثارة الشفقة الدولية لإنقاذ آلاف من الشعب الذين يموتون من الجوع والعطش.

علامات الجوع والفقر :

تعتبر أثيوبيا من «أفقر» بلدان العالم إذ يبلغ متوسط دخل الفرد السنوى ٤٧٥ دولار، ومتوسط العمر للأثيوبى ٤٥ سنة (مقابل ٧٠ سنة للبلدان المتطورة)، ومعدل وفاة الأطفال (أقل من سنة) ١٧٢ فى الألف، ويتوفر طبيب واحد لكل ٨٨ ألف شخص، وممرضة لكل خمسة آلاف.

ومن ناحية أخرى تتوزع القوة العاملة التى تشكل نحو نصف إجمالى السكان على الأنشطة الإنتاجية على نحو يعكس الإختلاف فى الهيكل الإقتصادى. فالزراعة تستحوذ على ٨٠٪ من القوة العاملة والصناعة على ٨٪ بينما الخدمات تختص بنسبة ١٢٪. وهذا يعكسه أيضاً نسبة التمركز الحضرى الذى يعتبر منخفضاً بالمقارنة بمعظم البلدان الرأسمالية المتخلفة. فسكان الحضر لا يشكون إلا ١٥٪ فقط من إجمالى السكان. ويعكسه أيضاً الإختلال فى التعليم؛ حيث الأمية تشكل نحو ٤٥٪ من السكان إذ لا يصل عدد المسجلين بالمدارس الإبتدائية إلا نحو ٤٦ فى المئة فقط من الأطفال فى سن التعليم. وفى حين تخصص الدولة للدفاع نحو ٩.٣ فى المئة من الناتج المحلى لا يخص التعليم إلا ٣.٦ فى المئة. [٨]

فبجانب العوامل الطبيعية غير المواتية لعدد كبير من الدول الأفريقية ومن بينها أثيوبيا تتكالب العوامل الأخرى خاصة الصراعات الداخلية وصراعات الحدود بين دول

المنطقة فيما بينها وكذا الصراع بين هذه الدول والحركات الإنفصالية. وفى حالة أثيوبيا يعتبر الصراع بينها وبين أريتريا من العوامل ذات التأثير شديد الوطأة على محاولتها الإقتصادية منذ الإنقلاب العسكرى فى أوائل السبعينات.

الدولة والإقتصاد

توالت التغيرات على النظام الإقتصادى الأثيوبى بعد الإنقلاب العسكرى والتخلص من الهيكل التنظيمى السابق القائم على الملكيات الزراعية الكبيرة. ووضعت الدولة نظاماً للإدارة الذاتية على مستوى القرية لإدارة عملية الإنتاج. وكان متوسط حجم القرية ٢٥٠ أسرة تستغل نحو ٨٠٠ هكتار. وقام المنتجون المباشرون، فى مرحلة أولى يتنظيم أنفسهم فى أشكال تنظيمية، بمساعدة الطلاب التقدميين الذين تواجهوا إلى الريف.

وقامت هذه التنظيمات بإدارة عملية الإنتاج وتسويق المحاصيل بين ١٩٧٥ و١٩٧٧. وفى هذه المدة القصيرة شهد الإنتاج تطوراً ملحوظاً. وضمت هذه التنظيمات التى بلغ عددها ٢٥ ألفاً نحو سبعة آلاف أسرة. إذ دشنت الدولة «إصلاحاً زراعياً» على أساسه أممت الأراضى الزراعية. ولم تعد موضوعاً للملكية الخاصة، وإنما للمنتج حق إستزراعها بقوة عمله وأسرته وليس له حق إستخدام العمل الأجير.

غير أن هذا التغير أدى إلى مجموعة من المشاكل. فمن ناحية لجأ كبار ملاك الأراضى الذين أممت الدولة الأراضى التى كانت بحوزتهم إلى عمليات تخريبية، ومن ناحية أخرى كانت سيطرتهم ما تزال قائمة على وسائل النقل مما وضع صعوبات أمام الفلاحين لنقل المحاصيل.

ولكن الذى كان له أثر أكثر سلبية تمثل فى الصراع المزدوج الذى تفجر بين التنظيمات الجديدة وبقايا النظام القديم الذين ظلوا يسيطرون على الإدارة، وأيضاً مع الدولة.

وكان الصراع مع الدولة أكثر خطورة، ورجع إلى تحديدها لأثمان منخفضة للمحاصيل التى فرضت توريد قسم كبير من الفائض منها لتقوم بتسويقها. وواجهت

الدولة هذا الصراع بالعنف؛ إذ لجأت إلى التصفية الجسدية للطلاب الذين إلتحموا بالفلاحين فى الريف. فالنظام الجديد الذى وضعته الدولة لم يثبت صلاحيته ويحل بشكل فعال مكان النظام القديم الذى كان يقوم فيه كبار الملاك بالإستيلاء على ثلثى المحصول ولكنهم يمدون الفلاحين بالتقاوى والقروض ويقومون بتسويق المحصول. (٩)

نتج عن هذه السياسة إنخفاض ملحوظ للإنتاج. وظهر هذا فى تدهور معدلات النمو السنوى للإنتاج الزراعى بين ١٩٧٩ و١٩٨٢ من ٤.٧ فى المئة إلى ٣ فى المئة. وبشكل عام إنخفض هذا المعدل من ١.٢ فى المئة للفترة ١٩٦٥-١٩٧٢ إلى ٢.١ فى المئة للفترة ١٩٧٣-١٩٨٣. (١٠)

وخطورة هذا التدهور ترجع من ناحية لتأثيره على مستوى توفير الغذاء للشعب ومن ناحية أخرى لأهمية مساهمة النشاط الزراعى فى الإقتصاد الأثيوبى. ويمكن تلخيص هذا فى الأسباب التالية :

اولا : تتزايد الإحتياجات الداخلية من الغذاء بمعدلات كبيرة. ويسهم فى هذا إرتفاع معدل نمو السكان، إلا أن الضغط الأساسى يأتى من ثبات أوضاع الجفاف فى أفريقيا منذ أوائل السبعينات. ففى عام ١٩٨٨ كانت أثيوبيا فى حاجة إلى نحو مليون و٣٠٠ ألف طن من الحبوب الغذائية لإنقاذ نحو خمسة ملايين شخص من الموت جوعاً وهو وضع لا يختلف كثيراً عما كان عليه أبان المجاعة الكبرى عام ١٩٨٤. (١١)

ثانيا : يشكل الإنتاج الزراعى نحو ٤٨ فى المئة من الإنتاج المحلى لأثيوبيا، ويمثل نحو ٩٠ فى المئة من دخل الدولة من العملات الصعبة، إذ تعتمد أثيوبيا على تصدير البن كسلعة أساسية تحتل ٦٠ فى المئة من إجمالى صادراتها.

ثالثا : يعيش على الزراعة أغلبية السكان، ومن ناحية أخرى فإن معدل نمو السكان يزيد من حدة أهمية الزراعة، إذ من المتوقع أن يرتفع من ٤٢ مليون حالياً إلى ٦٥ مليون مع عام ٢٠٠٠. (١٢)

وهنا يجب أن نذكر بأن المجتمع الأثيوبى لم يسيطر بعد كلية على موارده المادية.

فنحو ٦٩ فى المئة من المساحة الإجمالية أراض صالحة للزراعة؛ ولكن لم يستغل منها إلا نحو ١٤ فى المئة فقط.

بجانب أن الأراضى المزروعة والإحتمالية يتهددها التصحر. فلقد كانت الغابات التى تحمى الأراضى الزراعية تشكل فى أواخر القرن الماضى ٤٠ فى المئة من مساحة أثيوبيا، ولم تعد تشكل إلا ٤ فى المئة فقط عام ١٩٨٤.[١٣]

وأعلنت الدولة أنها ترمى إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى من الغذاء عام ١٩٩٥. وذلك يعنى أنه يجب أن توفر فائضاً من الحبوب الغذائية يصل إلى ٢٥٠ مليون طناً سنوياً. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه مع التغيرات الجديدة هو الآتى :

وصل عدد التعاونيات الزراعية التى تسيطر عليها الدولة إلى نحو ١٢٧٥ تعاونية تجمع أكثر من ٨٠ ألف أسرة فلاحية، إلا أن هذه التعاونيات لا تستغل إلا أقل من ٢٧ ألف هكتار مقابل مساحة منزرعة تصل إلى ستة ملايين هكتار. فكيف سوف تتحكم الدولة فى عملية التخطيط الزراعى؟

يثور هذا السؤال فى الوقت الذى تتبلور فيه التوجهات الجديدة للدولة والتى تمثلت فى الإعتماد منذ أوائل الثمانينات على رأس المال الدولى لتمويل الإستثمارات وللإستثمار المباشر فى الداخل. وهو توجه تتوج فى الفترة الأخيرة بالتخلى التدريجى عن الدور الذى كانت تلعبه الدولة إقتصادياً؟

الدولة وراس المال الدولى

هناك مجموعة من الحقائق بشأن روابط أثيوبيا برأس المال الدولى تعتبر هامة عند النظر إلى التحولات الأخيرة حتى لا يلوح الأمر وكأن هناك تحولات جذرية والدخول فى مرحلة مختلفة نوعياً :

اولا : بعد الإنقلاب العسكرى قامت الدولة بتأميم ٢٥٠ شركة صناعية ومالية وتجارية كبرى كانت تحت سيطرة رأس المال الخاص المحلى والدولى.

ثانياً : لم يعن هذا إنفصال الدولة عن النظام الرأسمالى الدولى كلية. إذ على صعيد

التبادلات التجارية ظلت أثيوبيا تتعامل مع السوق الرأسمالى الدولى بشكل أساسى. إذ يشكل ما تصدره إلى هذا السوق من سلعها نسبة ٧٩ فى المئة من إجمالى صادرتها، بينما تصل نسبة وارداتها منه ٧٦ فى المئة.

ثالثاً : على صعيد الموارد المالية الموجهة إلى التراكم فى الخطة العشرية التى تغطى الفترة ١٩٨٤-١٩٩٣ والتى تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار، تقدر الدولة توفير ٧٠ فى المئة منها من التحويلات الخارجية. ومن آواخر الإجراءات فى هذا التوجه توقيع إتفاقية مع البنك الدولى فى أكتوبر ١٩٨٨ لقرض بمبلغ ٨٥ مليون دولار، وآخر فى نوفمبر من نفس السنة مع السوق الأوربية المشتركة بمبلغ ١٢٥ مليون دولار. (١٤)

رابعاً : إرتبطت أثيوبيا بالنظام الرأسمالى الدولى إذن عبر سياسة الإعتماد على الخارج لتمويل التنمية الداخلية، وأدى هذا إلى تضخم ديونها حيال السوق الدولى. وإرتفعت هذه الديون من ١٩٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى مليار و٣٨٤ مليون دولار فى ١٩٨٤ ثم وصلت عام ١٩٨٨ إلى ٢ مليار و٣٣٠ مليون دولار. أى أن هذه الديون شكلت على التوالى ٩.٥٪ و٢٩.٥٪ و٣٧٪ من الناتج القومى لأثيوبيا. (١٥)

تلك بعض المؤشرات التى يتم فى ظلها التوجه «الجديد» للدولة الأثيوبية التى تظهر أنه ليس فى الواقع جديداً وإنما يشكل إستمرارية إلى نحو ما مع تغيرات حددها ميزان القوى الداخلى والخارجى.

فداخلياً أثرت حالة الصراع المسلح بشكل سلبى على الإقتصاد الأثيوبى أو بمعنى أدق حالة الحرب التى تستمر منذ نحو ربع القرن بين أثيوبيا وأريتريا وتيجرى بجانب الصراعات على الحدود مع الصومال.

ومن ناحية ثانية برغم الشعار المرفوع عن «الإنجازات الإشتراكية» لا يكشف تحليل طبيعة الدولة عن تمثيل فعلى للغالبية من المنتجين المباشرين. فنسبة الفلاحين الأعضاء فى اللجنة المركزية لحزب العمل الأثيوبى ليست إلا ١٢فى المئة، والعمال لا يشكلون إلا ١٩ فى المئة بينما باقى الأعضاء من العسكريين ورجال جهاز الدولة. (١٦)

وعلى صعيد التوازن مع الخارج، الذى لا ينفصل فى الواقع عن الموقع الجيوبولتيكى لأثيوبيا، يتم حسم الصراع على الحدود ومع الأريتاريين بناء على خطوات النظام الأثيوبى فى الإبتعاد عن الشعارات التى رفعها بعد الإنقلاب.

إن ما يمكن إستنتاجه من نمط النمو الذى إتبعته الدولة الأثيوبية طوال هذه الفترة هو عجزه عن تجاوز النمط الذى ساد قبل الإنقلاب العسكرى إذ كما رأينا ظل الهيكل الإنتاجى يعمل من أجل إنتاج ما يحتاجه هذا السوق على حساب حاجات الغالبية من الشعب. وهو ما أنتج منطقياً تبعية للنظام الرأسمالى الدولى.

ومن ناحية ثانية إعتمدت أثيوبيا على رأس المال الدولى كمورد أساسى لتمويل عملية التنمية مثلها فى ذلك مثل أغلبية الدول المتخلفة فسقطت تحت وطأة الديون التى تلتهم قسماً كبيراً من قيمة مواردها المالية والمحدودة. وزادت هشاشة الأوضاع الإقتصادية وخطر المجاعة الدائم والإعتماد على المعونات الخارجية كحل لمشكلات الداخل إلى تراخى يد الدولة والتخلى عن جانب أساسى من دورها السابق تحت الضغط المباشر لرأس المال الأجنبى.

وليس مستبعداً أن تؤدى هذه السياسة «الجديدة» إلى الخطوات المنطقية التى تتبعها والتى بدأت تظهر فى بلدان متخلفة أخرى كانت ترفع راية الإشتراكية، ونعنى تطبيق توصيات صندوق النقد الدولى الواحدة تلو الأخرى. أى فتح الباب كلية أمام رأس المال الدولى، وإتباع سياسة تقشف، وتخفيض قيمة العملة المحلية، ورفع دعم الدولة عن السلع الإستهلاكية الضرورية وعن الخدمات الأساسية إلى آخره. أى تطبيق سياسة مضادة لمصالح الغالبية من الشعب الأثيوبى ومناقضة لأى محاولة جادة تسعى للتنمية المستقلة.

ويؤدى هذا الوضع إلى التساؤل عما يعنيه الخلل الإقتصادى فى الدول التابعة وهل نجم عن إرتفاع المديونية أم عن نمط التنمية التى إتبعته؟ وما الحدود التى يجب إقامتها بين التنمية الداخلية والأوضاع السائدة فى الإقتصاد الدولى؟ وإذا كان هذا هو الوضع الذى نشأ فى دول أميركا اللاتينية وفى البلاد الأفريقية برغم أوجه الإختلاف فى

النماذج «التنموية» التى إتبعت فى هذه القارة وتلك، فكيف حدث أن إلتقيا عند نفس التقاطع حيث تسود المديونية والتبعية؟

٣- النظام الراسمالى الدولى والبلدان التابعة

لعله من الهام أن نشير إلى أن التركيز على مسألة الديون بالنسبة للبلدان المتخلفة وخصوصيتها مسألة حيوية لفهم أنماط «التنمية» التى أتبعت هنا وهناك. بلغت ديون العالم الثالث فى عام ١٩٨١ نحو ٧٥٥ مليار دولار وفى أوائل ١٩٨٩ نحو ١٣٢٠ مليار دولار (أنظر الرسم النوضيحى رقم ١ حول تطور الديون). ومن بين ديون هذه السنة الأخيرة كانت نسبة ما يخص أميركا اللاتينية وحدها منها تجاوزت ٤١٪ بينما البلدان الأسيوية أختصت بنسبة ٢٧٪ والأفريقية ١٥٪ والبلدان الأوربية ٩٪ والشرق الأوسط ٨٪. ويظهر الرسم التوضيحى رقم (٢) التناقض الذى سجلته رؤوس الأموال المتجهة فى شكل قروض جديدة من الهيئات المالية الدولية. وهنا يمكن رصد مجموعة من العوامل المتغيرة تكشف عن عمق الأزمة وخلفياتها :

اولاً : مرت ديون البلدان المتخلفة بمرحلة تغير، إذ أنها فى السبعينات كانت ديون ذات طابع تجارى فى الغالب، ثم بدأت تأخذ طابعاً مالياً بشكل سريع. وهذا يفسر وضع الميزان التجارى لأميركا اللاتينية الذى تميز بعدم التأثر نسبياً بالأزمة الدولية، وكان تأثير هذه الأزمة أكثر على ميزان العمليات الجارية. ولكن الأمر يختلف مع أفريقيا حيث أدى إندماجها فى السوق الرأسمالى الدولى كمصدر للمواد الأولية، إلى التأثير المباشر فى ميزانها التجارى والمالى معاً.

ثانياً : هذا التحول الذى حدث يتميز بالتغير فى التركيب الهيكلى للديون بحيث أصبحت فى الغالب ديون خاصة؛ ويرجع هذا إلى النمو فى مصادر التمويل المالى الخاصة. فقد إرتفعت نسبة القروض الخاصة لأميركا اللاتينية، على سبيل المثال، من ٤٤٪ من إجمالى القروض عام ١٩٧٠ إلى ٧٥٪ عام ١٩٨٥. وهذا ما شهدته معظم الدول المتخلفة.

ثالثاً : وجه آخر لهذا التحول تمثل فى الطبيعة الليبرالية التى بدأ يصطبغ بها السوق

المالى الدولى بصورة متزايدة. فبالنسبة لأميركا اللاتينية، على سبيل المثال، زادت نسبة التعاقدات الخاصة بشكل ملموس وسيطرت البنوك الخاصة الأجنبية على نسب متزايدة من الديون. ففى عام ١٩٦٦ لم تكن البنوك الخاصة الأجنبية تسيطر إلا على نسبة ١٠٪ فقط من ديون أميركا اللاتينية ثم إرتفعت إلى ١٩٪ عام ١٩٧٠ و٣٢٪ عام ١٩٧٣ و ٥٠٪ عام ١٩٧٧ و٦٥٪ عام ١٩٨٤. وهذا الوضع ينطبق بالمثل على باقى البلاد المتخلفة.

رابعاً : تناقص مقدار رؤوس الأموال المتدفقة على أفريقيا وأميركا اللاتينية وباقى الدول المتخلفة وحدوث حركة عكسية لرأس المال منها إلى السوق المالى الدولى. وذلك تحت تأثير إرتفاع أسعار الفائدة الدولية وإرتفاع أسعار الدولار فى السوق الدولى وأيضاً تزايد الديون الداخلية للولايات المتحدة. فأفريقيا حولت عام ١٩٨٧ إلى صندوق النقد الدولى رؤوس أموال تفوق ما تلقته من قروض، وهو ما يؤكد على طبيعة التغير العام الذى يتم على الصعيد العالمى، بتحول البلاد المتخلفة إلى بلاد مصدرة لرأس المال مع بدء أزمة الديون الدولية فى بداية الثمانينات.

وهذا يتجلى بصورة واضحة تماماً أيضاً فى إنخفاض رأس المال الأجنبى الوافد على أميركا اللاتينية من ٤٥ مليار دولار إلى نحو ٣ مليار دولار لسنتى ١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالى. ويترجم هذا إذن فى تغير طبيعة التحويل الصافى للموارد المالية من قيم موجبة لأميركا اللاتينية طوال فترة السبعينات تعكس تدفق القروض ثم إنخفاض فى حجم رؤوس الأموال المصدرة إليها وتحول بلدان أميركا اللاتينية إلى مصدرة لرؤوس الأموال منذ ١٩٨٢.

خامساً: تعتبر ظاهرة الديون الدولية مؤشراً لنمط العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصر للأزمة الدولية والذى يعكس نوعية جديدة من التوجهات لرأس المال الدولى، وربطة لأقتصاديات المتخلفة بحلقة محكمة داخل إستراتيجية التغير الجارى والمقبل فى العقد القادم والذى يفرز تقسيماً دولياً جديداً للعمل.

التنمية المستقلة ممكنة ام لا؟

عند التصدى لهذه المسألة يلزم النظر إلى العديد من العوامل المحددة للتوجه

الإستراتيجى القطرى ودرجة إرتباطة بالنظام الإقتصادى الرأسمالى الدولى. إذ أن القول بالإمكانية أو عدمها دون تحديد الشروط الذى تسمح بتحققها وتلك التى تعوقها يعتبر نوعاً من التنظير الصورى، الذى يستند على الفكرة دون الواقع.

وأول ما تجدر الإشارة إليه أنه منذ الخمسينات إنتشر مصطلح «العالم الثالث» الذى حاول أن يميز بين ثلاثة عوالم، أحدهما رأسمالى وآخر إشتراكى و«ثالث» لا هو هذا ولا ذاك. فما هى حدود صحة هذه القضية؟

بالتأكيد إنطلاقاً من تعريفات شبه رياضية أو فيزيائية من الممكن تقسيم المجتمعات الإنسانية، ولكنه لن يكون حينئذ ثلاثة عوالم وإنما عشرات. وربما يكون الأقرب إلى الدقة فيما يتعلق بالعلوم الإجتماعية أن نأخذ بتقسيم نسبى تأخذ فيه الخصوصية بكل مجتمع حقها من المثول أمام المحلل، داخل الفئة من المجتمعات التى يندرج فيها أكثر من غيرها.

إن علاقات الإنتاج الإجتماعية الداخلية مسألة جوهرية عند النظر إلى مجتمع ما والقول بأنه إشتراكى أم رأسمالى، ومع التغيرات التى طرأت وتطرأ على النظام الإقتصادى الدولى منذ عدة عشرات من السنيين، أصبح النظر من خلال هذا المحك فى حاجة إلى إثرائه وهذا لا يعنى نفى صلاحيته كمنهج وإنما عكس هذا.

ويدعو للقول بهذا ما أنتجه تواجد رؤوس الأموال الدولية، كعلاقات إجتماعية، فى جوف الغالبية من المجتمعات ويؤدى إلى عدم تماسك التحليل التقليدى؛ ذلك لأنها خلقت وتخلق بالفعل علاقات إنتاج رأسمالية لها سمات معينة، وهذه هى النقطة التى تستدعى التركيز عليها عند تحليل إقتصاديات البلدان التابعة.

يضاف لهذا أن إندماج المجتمعات التى كانت مستعمرة فى النظام الإقتصادى الدولى وإتباعها أنماط نمو إقتصادى له سمات معينة، أدى من ناحية أساسية إلى خلق أنماط إنتاج يمكن تسميتها «رأسمالية متخلفة»، حيث كانت علاقات الإنتاج فيها غير رأسمالية بالمعنى التقليدى، وبرغم هذا تقوم بإنتاج سلع للسوق المحلى وأساساً للسوق الرأسمالى الدولى.

فالذى يجب أن يؤخذ فى الإعتبار لم يعد هذا فحسب وإنما أيضاً مسألة الإندماج والتكامل للمجتمعات عبر علاقات الإنتاج والتبادل. فإن كان مجتمعاً أفريقياً، على سبيل المثال، يصدر إجمالى ما ينتجه من سلعة معينة إلى السوق الدولى، وتكون هذه السلعة مصدر كل ما يحصل عليه من موارد مالية من تجارته الخارجية لا يمكن الإدعاء بأنه مجتمع سابق على الرأسمالية. إن هذا المجتمع يدخل، عبر هذه العلاقة فى نوعية مختلفة من علاقات الإنتاج ليس فقط المحلية وإنما الدولية أيضاً. وهنا الأفق ليس جديداً كل الجدة ولكنه يأخذ مع تطور النظام الرأسمالى الدولى توجها أكثر بلورة وتحديداً لنمط جديد من تقسيم العمل الدولى.

إن الذى يعنيه هذا أن هناك هيمنة لنمط إنتاج رأسمالى دولى له سمات متطورة، فى توافق مع صيرورة هذا النظام داخل أزمته وإعادة تشكيله لنظام جديد تدخل فيه كل إعتبارات التقدم التقنى السريع فى مجال الإتصال والمعلوماتية. ولكن فى داخل هذا النظام أيضاً تدخل العلاقات المالية الدولية بتعقداتها، عبر الإستثمار المباشر والمشترك والشركات العابرة القارات، وأيضاً القروض (المديونية).

والذى يعنيه أيضاً أنه لا محل هنا لتسميات ذات طابع أيدلوجى مثل «تطور لا رأسمالى» أو «مجتمعات فى طريق النمو» أو «العالم الثالث» إلى آخره. فهذه المجتمعات ذات أنماط رأسمالية تابعة لها خصوصيتها. خصوصية ليست حكراً عليها وإنما هى خصوصية تنطبق أيضاً على المجتمعات الرأسمالية المهيمنة. وهى أيضاً خصوصية ليست وليدة اليوم ولكنها كانت من السمات الملازمة لعملية التطور المتفرد لنمط الإنتاج الرأسمالى، بل والسابق على الرأسمالى، لهذه المجتمعات.

عودة للسؤال : هل التنمية المستقلة ممكنة ام لا؟

ولكن أى تنمية مستقلة؟ تنمية رأسمالية أم نمط آخر من التنمية؟ لقد إتبعت البلدان المتخلفة نمطاً من النمو عمق من إرتباطها بالنظام الرأسمالى الدولى، ولكن داخل علاقات تبعية، فماذا كانت الفلسفة خلف هذه السياسية الإقتصادية ولماذا قادت إلى التبعية؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة على قدر كبير من الأهمية قبل تقديم رد عن السؤال الأساسى المطروح حول إمكانية التنمية المستقلة.

كما رأينا فى الصفحات السابقة، طبقت معظم البلاد المتخلفة نوعين من الإستراتيجية، إحداها إعتمدت سياسة إحلال الواردات والأخرى سياسة الإنتاج للتصدير، وهذه الأخيرة أما بإنتاج وتصدير المواد الأولية أو بتطبيق سياسة تصنيعية تهدف إلى التصدير. وإن كان من الضرورى الإشارة إلى أنه فى كثير من البلدان تم الجمع بين أكثر من إستراتيجية مع التركيز فى بعض الفترات على أخذها على حساب الأخرى.

وما يهمنا عند مناقشة الفلسفة خلف كل من هذه الإستراتيجيات هو إظهار العلاقة التى أدت إليها، مع إتباع أى منها، فى الإتباط بالسوق الرأسمالى الدولى. وهنا يمكن ملاحظة الآتى :

اولا : فيما يتعلق بالسياسة الإقتصادية التى أعتمدت إنتاج المواد الأولية للتصدير فإنها إرتبطت دون أدنى حذر بآليات السوق الرأسمالى وخضعت بالتالى لآليات العرض والطلب وتذبذت الأثمان الدولية. وهو نوع من الإندماج يمكن أن نطلق عليه تسمية الإندماج السلبى، وذلك لأن هذه البلدان خططت لإقتصادها المحلى من حيث كم الإنتاج ونوعه ليس طبقاً لإحتياجات الداخل وإنما طبقاً للشروط الدولية. ولم تضع فى سياستها إمكانية للتحكم فى أى من العوامل المحددة للسوق الدولى الذى دخلت فيه، بإستثناء البترول وإن كان تحكم الدول المنتجة المصدرة له ليس بيدها وحدها وإنما لعبت فيه الشركات الدولية المساهمة فى إستخراجه وتسويقه الدور الأساسى، فيما بعد السبعينات.

ثانياً : الدول التى أعتمدت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير أعتمدت فى الوقت نفسه الدخول فى السوق الرأسمالى الدولى كمنافس للإقتصاديات الرأسمالية المتطورة. أى إرادت أن تلعب دوراً داخل التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل وتكون لها سلطة إتخاذ القرار داخل السوق الدولى. وهى هنا أيضاً تقبلت بأن يكون قانون السوق

هو المحرك لهيكلها الإنتاجي، ولنوعية وكمية تراكم رأس المال فى الأنشطة الإقتصادية المحلية. وبناء على هذا الإختيار خضع الهيكل الإقتصادى للسوق الدولى من منطلقات عديدة :

× الإلتجاء إلى السوق الدولى ذاته للحصول على التكنولوچيا المتقدمة الضرورية لتحقيق إنتاج صناعى منافس للسلع المعروضة فى السوق الدولى.

× الإعتماد على السوق الدولى لتوفير رؤوس الأموال الضرورية للإستثمار فى هذه الأنواع من التكنولوچيا، أى إعتماد منطق الإستدانة وليس منطق إعادة توزيع الثروة القومية والدخول من أجل تحقيق تراكم مستقل.

× الإنتاج داخل الإستراتيچية كان موجهاً أساساً إلى الخارج وهو ما يعنى محاولة إقتسام السوق الرأسمالى الدولى مع الدول الصناعية الكبرى التى خططت وقسمت السوق الدولى منذ الفترة الإستعمارية مع إدخال التغيرات التى جاءت بناء على إعادة توزان القوى على الصعيد العالمى، وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

× هذه السياسية الإقتصادية، فى تعقدها، شكلت أساساً الفشل الذى منيت به معظم التجارب بعد فترة قصيرة من المحاولة. ذلك لأنها راهنت على الخارج كمخرج سواء للتمويل ولتصريف السلع.

ثالثاً : الدول التى حاولت تطبيق إستراتيچية إحلال الواردات أرادت إنجاز هدف أساسى هو القيام بتحقيق قدر من الإكتفاء الذاتى من بعض السلع التى تستوردها عادة من السوق الدولى. بشكل مباشر تقليص حجم نفاذ النظام الرأسمالى الدولى إلى أسواقها المحلية. وهذا يشكل على نحو ما نوعا من التحدى لتقسيم العمل الدولى بحرمان الرأسمالية الدولية أسواقها.

رابعاً : فشل هذه السياسة يرجع إلى المبدأ ذاته من ناحية وإلى تطبيقه من ناحية أخرى. فمعظم الدول التى تبنت هذه الإستراتيچية أنجزت سياسة لتصنيع سلع كمالية وإستهلاكية بشكل جوهرى. وهذه السلع كانت بطبيعتها موجهة لطبقات وشرائح إجتماعية ثرية وأدى هذا إلى تضيق حيز السوق المحلى غير القادر على إستيعاب كل

السلع المنتجة بتطبيق هذه الإستراتيچية. ومن ناحية أخرى غزت هذه الفلسفة الإقتصادية نمط الإستهلاك وحولت الذوق المحلى بتشجيعه على إستحواز سلع كمالية، شكلت بعد الفشل المحلى لإشباعها نقطة البدء فى اللجؤ إلى السوق الرأسمالى الدولى لإمداد هذه الدول بما تعجز عن توفيره منها، بل والمنافس لها ذاتها.

خامساً : إن إتباع هذه الإستراتيچية لم يعن فى وقت من الأوقات أن الدول التى إتبعتها إستغنت عن السوق الدولى، وإنما على النقيض ظلت على إرتباط وثيق بع عبر علاقات السوق بإستيراد باقى السلع التى لا تتمكن من تصنيعها. فروابط التبعية لم تتوقف وإنما مرت عبر باب آخر لعل أهم نتائجه تمثلت فى تمويل الإستراتيچية ذاتها بالإعتماد على رأس المال الأجنبى.

سادساً : أدت السياسة الإقتصادية التى إتبعتها البلدان المتخلفة بناء على الوصايا الإجبارية لصندوق النقد الدولى إلى تحطيم محاولات التصنيع فى العديد من البلاد التابعة التى كانت قد بدأت محاولاتها منذ وقت قبل إستقرار أزمة الديون.

سابعاً : بشأن عوامل الفشل للتجارب التى قامت بها البلدان المتخلفة هناك ظواهر مشتركة بين هذه البلدان، أهمها يتعلق بالتركيب الهيكلى للقروض والأسلوب الذى أستخدمت به :

× هذه القروض لم تصل كاملة إلى البلدان المتعاقدة عليها وإنما ظل جزء من القروض لدى الجهات المقرضة كقيم لسلع مشتراه من هذه الجهات. وهو بالتالى قسط يعود بالفائدة مباشرة على الإقتصاد الذى تم التعاقد معه على إعطاء القرض.

× قسم آخر من القرض تم إستخدامه على نحو ما فى إستثمارات مباشرة فى البلدان المتخلفة. وكما رأينا فإن هذا الإستخدام لم يكن موجهاً لإشباع حاجات إجتماعية أساسية للغالبية من السكان وإنما كانت إستثمارات موجهة لإنتاج سلع ترفيه وكمالية لطبقات وشرائح إجتماعية معينة، ومن ناحية أخرى لإنتاج السلع التى يحتاجها السوق الرأسمالى الدولى.

× قسم كبير من القروض التى تم التعاقد عليها عاودت الذهاب إلى السوق الدولى

فى شكل تهريب رؤوس أموال. ومن الأمثلة على ذلك ما قدره بنك التسويات الدولية بشأن أميركا اللاتينية. حيث قدر أنه فى الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و١٩٨٣ فقط تم تهريب نحو ٥٠ مليار دولار، فى حين كانت إجمالى ديون هذه القارة عام ١٩٨٣ تبلغ ٩٥ مليار دولار ! فالأرجنتين وحدها، مثلاً، ديونها بلغت ٤٣ مليار دولار وقدرت الأموال المهربة منها بنحو ٢٦ مليار دولار. وتقدر الأموال المهربة من كل من دولتى ساحل العاج وزائير بما يساوى قيمة ديونهما، وهما من أكبر الدول الأفريقية المدينة.

ثامناً : لعل أحد أهم المشاكل التى وقعت فيها البلدان المتخلفة يتمثل فى ضعف التعاون فيما بينها. إذ برغم جهود التوجه نحو التعاون لم تستطيع إقامة نوع من تقسيم العمل المشترك ذو طابع جديد. أى أن يشمل التكامل على صعيد تنسيق الإنتاج ومن ناحية أخرى على صعيد تنظيم السوق «الداخلى» لها كمجموعة دول.

فمن المؤكد أن تحقق مثل هذا كان يمكن أن يمنحها مركزاً إقتصادياً قوياً فى قلب السوق الدولى، وبالتالى يمنحها حظاً أوفر فى الصعود بداخله، بالإنفصال عنه نسبياً.

***

بعد هذا العرض الموجز يمكننا أن نقرر أن السائد عند الكثير من الإقتصاديين، فى البلدان الرأسمالية المتطورة كما فى البلدان التابعةنفسها، الخلط بين كل من هاتين الإستراتيجيتين وبين الإشتراكية ذاتها كمنهاج إقتصادى وإجتماعى وسياسى وثقافى متكامل. هو بالتأكيد خلط غير برىء إذ لا يمكن الطعن فى علم هؤلاء المفكرين وقدرتهم عن تميز جوهرالإشتراكية عن تطبيق سياسات إقتصادية ملتحمة مع عصب ونسيج النظام الرأسمالى الدولى. وهم يبنون تحليلاتهم على الشعارات التى رفعتها بعض من هذه الدول وليس على تحليل التطبيق العينى للسياسات ذاتها.

ومن ناحية أخرى فإنهم يستندون إلى واقع أن الدولة فى كل من حالتى تطبيق هاتين الإستراتيجية قامت بدور أساسى فى عملية تراكم رأس المال، وإعتبار أن لعب الدولة لدور إقتصادى يعنى أنها تطبق إستراتيجية إشتراكية. وبالتالى ربط هذا الترويج بين الفشل فى تجارب البلدان التابعة وبين الإشتراكية نفسها.

وأقل ما يمكن قوله فى هذا الشأن أن المسألة تحتاج إلى تقيم عميق إبتداءاً من دراسة دور الدولة فى التاريخ الإقتصادى المعاصر، خاصة مع ضخامة المشروعات وعدم قدرة الطبقات الرأسمالية على تحمل مسئولية مشروعات ذات طبيعة قومية، وبشكل أخص حيث نمت هذه الطبقة ذاتها فى ظل خصوصية محلية ودونية. سعت فى ظلها للإرتباط بما هو موجود وليس وضع بديل يتلاءم مع واقعها المحلى.

يضاف إلى ذلك حقيقة أخرى مؤدها إن الدول المعاصرة أدركت من حركة التاريخ بعض الدروس الأساسية فيما يتعلق بعلاقتها مع القوى العاملة المتوفرة والإحتمالية.

وهذه الدروس ملخصها أنه لكى يتم إنجاز أى مشروع إقتصادى على الصعيد القومى فإن ذلك يستلزم الأهتمام بالتعليم والتأهيل والصحةوالمرافق العامة إلى آخره. وهذه من الأمور التى تطبقها الدول الرأسمالية بكل فصائلها بتباين يتوافق مع خصوصية التركيب السكانى والإستراتيجية التى وضعتها هذه الدولة أو تلك. ولكن هناك إضافة أخرى تتعلق بالصراع الإجتماعى الذى وعت الدول منذ فترة مبكرة بأن تسكينة يتم عبر مجموعة من الإجراءات الإجتماعية والإقتصادية التى قد تكون فى بعض الأحيان مكلفة ولكنها أقل تكلفة فى كل الأحوال من الإنفجار الإجتماعى الجذرى الذى قد ينجم عن تصاعد حدة التفاوت بين الطبقات. ولذا فمنح المتعطلين فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وفى غيرها لمعاش شهرى، دون أن يكون لهؤلاء أى دور فى العملية الإقتصادية ليس فيه ما هو إشتراكى،وإنما منهج للدفاع الذاتى يقوم به النظام للحفاظ على الإستقرار الإجتماعى الضرورى لصيرورته.

وفى النهاية فإن موجزما نستخلصه من التجارب التى قامت بها الدول التابعة أنه من الممكن إنجاز قدر من النمو الإقتصادى إلا أن هذا النمو محدود الفائدة إذا ظل فى قلب النظام الرأسمالى الدولى، للأسباب التى تعرضنا لها. وأن التنمية المستقلة ممكنة إلا أنها تستلزم بداية توجهاً للداخل من حيث التمويل والإنتاج.

هذا يعنى تحديداً إعادة توزيع الثروة والدخول من ناحية والإنتاج من أجل إشباع الحاجات الإجتماعية للغالبية من السكان، الذين يمثلون القوة العاملة الراهنة

والإحتمالية. فإعادة توزيع الثروة هو المدخل الأساسى لأى تراكم إنتاجى مستقل يقلص من الإعتماد على التمويل الخارجى وما ينشأ عنه من مضار ليست خيالية وإنما تعانى كل المجتمعات التابعة منها. والتوجه بالإنتاج للداخل أساسٌ هو ضمانة للإستقلال السياسى والإقتصادى ومن ثم نفى لتخلفها وتبعيتها. ولوضع سياسة تسعى لمثل هذه التنمية لا يمكن تصور نجاحها بدون قيادة للدولة. ولكن لدولة تريد تحقيق سيادة شعب وإستقلالية قرارها.

وإن كانت قضية التنمية المستقلة البديلة تستأهل دراسة منفردة، إلا أنه يمكن التصدى لبعض النقاط بشأنها حتى لا يلوح ما كتبناه فى الصفحات السابقة سوداوياً وإلى الأبد.

ولكن من الضرورى عند تناول هذه القضية أن تكون الحدود واضحة والإختيار محدداً. ذلك لأن كل محاولة للتوفيق أو بشكل أدق للتلفيق سيكون محكوماً عليها مسبقاً بالفشل ليس فقط نظرياً وإنما أيضاً موضوعياً عبر الممارسة.

فالسؤال يجب أن يكون إذن واضحاً : هل هناك إرادة للتنمية المستقلة فى البلدان التابعة؟

فإذا كان الرد بالإيجاب، فإنه يلزم تحديد الطبقة أو الطبقات التى تقوم بهذا الدور. وأساساً تحديد طبيعة الدولة التى عليها أن تقود هذه الإستراتيجية. ذلك لأن أى طبقة إجتماعية تسيطر على وسائل الإنتاج ستكون غير قادرة إلا على إعادة إنتاج النظام الإقتصادى الذى يلتقى مع مصالحها. وبالمثل فإن الدولة لن تكون فى أحسن الأحوال إلا الأداة السياسية لهذه الطبقة أو الطبقات حتى ولو لاحت بعض التناقضات المؤقتة بينهما وبينهم.

إذن فكل تطبيق لسياسات إقتصادية من ذات الطبقات التى تعمقت التبعية فى ظلها لن يحمل إلا صوراً أخرى جديدة من التبعية تلتقى مع التغيرات التى تحدث فى إرتباطها مع النظام الرأسمالى الدولى.

ولن تكون نتيجة هذه السياسات الداخلية إلا إعادة إنتاج علاقات إجتماعية على

نفس أسس التباين الطبقى فى المجتمع. وبالتالى إستمرار إستفادة الأقلية نفسها، إتسعت قليلاً أو ضاقت قليلاً، ولكن فى ظل أغلبية يزداد فقرها وإستغلالها وتتحمل وحدها كل المساوى الناجمة عن هذا الإختلال، بالإضافة إلى المساوىء المستوردة من أزمة النظام الإقتصادى الرأسمالى الدولى.

ذلك يعنى تحديداً أن هذه السياسات هى تكريس متزايد للتخلف. لأن الدولة والطبقات الإجتماعية التى خلقت التخلف وتلك التى ورثته وساعدت على تأصيله، لم يحدث بداخلها أى تغيرات كيفية تجعلها متناقضة المصالح مع النظام الإقتصادى الرأسمالى الدولى، وتسعى بالتالى لإقامة نموذجها الخاص الذاتى. فإرتباطها التاريخى بهذا النظام فرض عليها، وقبلت هى أساساً، أن تستمر كجزء منه، ولم تحاول تحقيق إستقلالها النسبى عنه إقتصادياً أو المحافظة على هامش من التبعية النسبية له!.. بل أنها تفقد بإستمرار إستقلالها السياسى النسبى الذى حققته غداة التحرر من الهيمنة المباشرة لرأس المال الأجنبى.. وأصبحت هذه الدولة وطبقتها الإجتماعية جزءاً فى الإستراتيجية العامة للنظام الرأسمالى الدولى إقتصادياً وسياسياً.

إذن من أجل تقديم إستراتيجية للتنمية الإقتصادية المستقلة ذات بعد سياسى ديمقراطى، يجب عدم السقوط فى أحبولة تلفيقية. فهذه التلفيقية هى أمر متروك لدعائية الدولة التى تقود سياسات تابعة وتدعى أن ما تقوم به من الممكن أن يحقق «إستقلالها النسبى». والأمر إذن يختلف فى تصور من يدركون أن هذا الطريق مسدود، وأن هناك طريق بديل آخر.

فالبديل الذى يحاول تقديم تصور آخرلابد وأن يحذر السقوط فى التلاعب بذات الأوراق التى تطرحها الدولة التابعة وطبقاتها، بإستخدام معادلات تباديل وتوافيق تعطى الإحساس بأنها بهذا تشكل «البديل» بينما هو فى الواقع عزف على ذات الأنغام.

فالبديل يجب أن يقدم ليس كحل برجمانى مرحلى نرى فيما بعد النتائج الإحتمالية له التى نأمل أن تكون إيجابية، وإنما بإعتباره جذرياً فى تصوراته، دون أن يفقد

برجماتيته، ويسعى من أجل حل مختلف. حل لا يقنع بالمساهمة داخل النظام الرأسمالى الدولى بدور الشريك الصغير وفى المدى البعيد ويعتبر ذلك إنجازاً لمرحلة «حتمية» لابد من الذهاب إليها أو المرور بها.

هو بديل يسعى أساساً وقبل كل شىء للإنفصال والتمايز وعدم القناعة بأبدية التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل وحتمية دوره فى هذا التقسيم. بل يسعى للخروج منه ومحاولة إعادة تشكيل لعلاقات عمل جديدة داخلياً وخارجياً من أجل بلورة علاقات إجتماعية مختلفة ولعب دور مختلف كيفياً فى تقسيم العمل الدولى. أى كسر لطبيعة دوره فى التقسيم الراهن والإستفادة من التناقضات والتغيرات العالمية لإعادة توزيع إسهامه فيه على نحو يضع نهاية كلية للشروط التى خلقت تبعيته.

وإن لم يتميز البديل فى برنامجه الإقتصادى والإجتماعى والسياسى عن ذلك الذى تقدمه دولة التبعية وطبقاتها فإنه يكون من الصعب فهم إنعدام التمايز إلا بإعتباره مباركة وقبولاً للتبعية فى ثوب مختلف، لتوهم إمكانية أن تقوم هذه الدولة أو تلك وطبقاتها بدور يختلف جذرياً عن المسار الذى تسير فيه منذ عشرات السنين. ويعنى هذا سياسياً الإنفصال عن القوى الإجتماعية التى تشكل الأغلبية داخل المجتمع والتى من المفترض أن أصحاب البديل يدافعون عنها.

فالهدف من البحث عن إستراتيجية تنمية مستقلة ليس المحافظة على إستمرارية وجود ما هو كائن بعد التعديلات، وإنما قلبه رأساً على عقب نظرياً وفعلياً من أجل التوصل إلى مجتمع مختلف تنتفى منه التبعية والتخلف ويقوم على تحقيق العدالة الإجتماعية، ليس نظرياً وإنما فعلياً.

وهذا كله يعنى إعادة تشكيل الهيكل الإقتصادى-الإجتماعى والسياسى بتغيير جذرى لعلاقات الإنتاج الإجتماعية أولاً. وثانياً عبر إستراتيجية لتراكم رأس المال ذات سمات محددة تبدأ بتعبئة الفائض الإقتصادى الإحتمالى من خلال إعادة تشكيل نمط السيطرة على وسائل الإنتاج، وإعادة توزيع الثروة الوطنية. وثالثاً بإحتلال المعرفة الفعلية بالفائض الإقتصادى الإحتمالى الذى يمكن التحكم به من أجل إنجاز

إستراتيچية محددة للتنمية المستقلة فى ظل هذه الشروط الجديدة، من أجل إشباع الحاجات الإجتماعية الأساسية للغالبية ورابعاً هذا يعنى سياسياً أن تكون القوى السياسية- الإقتصادية التى تأخذ على عاتقها إنجاز مثل هذه الإستراتيچية، بعيدة المدى، متناقضة المصالح جذرياً مع النظام الإقتصادى الرأسمالى الدولى ومعبرة عن مصالح الغالبية من الطبقات الإجتماعية المنتجة.

إن مسألة التنمية المستقلة تطرح نفسها كحل ضرورى لتجاوز التبعية والتخلف، لأن هناك تطور مستمر فى شكل تقسيم العمل الدولى داخل النظام الرأسمالى الدولى، ويتم التوجه فيه نحو مزيد من التكتل من ناحية وفرض سياسة حمائية صريحة أو مقنعة من ناحية أخرى. وهذا الشكل الجديد لتقسيم العمل سيضع نهاية لكل التصورات الرامية لمعاودة إتباع سياسات تصنيع من أجل التصدير، خاصة فى ظل التطورات التكنولوچية السريعة فى مجالات الإتصال والمعلوماتية.

وبدءاً من هذا التقسيم يكون قبول السوق الدولى لسلع واردة من المجتمعات التابعة مرتبط بعدد من الشروط أهمها أن تشكل حلقة داخل الدورة التكنولوچية فى المجتمعات الرأسمالية المتطورة. أو يشكل سلعاً فى صناعات تقليدية ملوثة للبيئة، وتكون هذه السلع فى الغالب منتجة من الشركات المتعدية الجنسية المزروعة فى البلدان المتخلفة، أي هى فى النهاية جزء فى رأس مال الدول الرأسمالية المتطورة وليس المتخلفة.

فإستراتيچية تنمية مستقلة لابد وأن تستند أذن إلى تلبية الحاجات الضرورية الداخلية للغالبية سواء تعلق الأمر بإنتاج صناعى أو زراعى، ويصبح طرح مسألة تصدير جزء فى الفائض نحو الخارج فى حاجة لأن يتم داخل إطار علاقات تعاون جديد بين مجموعة الدول المتخلفة على النطاق الأقليمى أو القارى.. فهذا البديل من الممكن أن يخلق نمطاً فى تقسيم عمل بديل بمقتضاه تتكامل إقتصادياً هذه المجتمعات.

هوامش القسم الثانى

(١) مصطفى نور الدين عطية ، أزمة النظام الاقتصادى الدولى، في مجلة البترول والغاز العربى ، العدد ٥، مايو ١٩٨٣ ص ص ٥٥ – ٦٨ والعدد ٦، يونيو ١٩٨٣ ، ص ص ٥١ – ٥٦ ، والمجاعة تقتل متعمد اليوم السابع، العدد ١٥، ٢٠ أغسطس ١٩٨٤، ص ص ١٩ – ٢١ ، وهل يطرق الجوع أبواب العالم العربى عام ٢٠٠٠، اليوم السابع، العدد ٣٣ ٢٤٠ ديسمبر ١٩٨٤، ص ص ٢٧ – ٢٩.

(٢) اعتمدنا فى كتابة القسم الثانى بأميركا الاتينية على الأوراق التى تقدم بها عدد كبير من اقتصاديى أميركا اللاتينية فى ندوة عقدت فى باريس فى أواخر فبراير ١٩٨٨، (GREITD)، وساهم فيها العديد من الاقتصاديين من دول أخرى ، بجانب المصادر الدولية . وتذكر من هذه الأوراق:

- JAIR DO AMARAL FILHO, POLITIQUES D'AUJSTEMENTS AU BRESIL 1974 - 1986.
- BRUNO LAUTIER, L'AJUSTEUR JUSTIFIE, POLITIQUE D'AJUSTEMENT, EMPLOI ET DEREGULATION EN AMERIQUE LATINE.
- PIERRE SALAMA, L'IMPASSE DES POLITIQUE D'AJUSTEMENT: LE CAS DES ECONOMIES LATINO- AMERICAINES.
- CHRISTIAN PALLOIX,DETTEET DES INDUSTRIALISATION PANS LE TIERS-MONDE.
- VLADIMIR ANDREFF, LES POLITIQUE D'AJUSTEMENT DES PAYS EN DEVELOPPEMENT A ORIENTATION SOCIALISTE; UN RETOUR A L'ORTEODOXIE.

(٣)- PIERRE SALAMS, L'INTERVENTION DE L'ETAT ET LA LIGITIMATION DANS LA CRISE FINANCIERE; LE CAS DES PAYS LATINO- AMRICAINS SEMI- INDUSTRIALISES.

٤ – فيما يتعلق بالقسم الخاص بالدول الافريقية اعتمدنا على أوراق مؤتمر الاقتصاديين الافريقيين الأول الذى عقد فى أواخر أبريل ١٩٨٧ فى بوركينا فاسو ونذكر من هذه الأوراق:

- THANDIKA MEANDAWIRE, CRISIS, ABJUSTMENT AND TRANSFORMATION OF AFRICAN AGRICULTURE.
- BADE ONIMODE, THE POLITICAL ECONOMY OF ECONOMIC INTEGRATION IN AFRICA.
- GAY MARTIN, ZONE FRANC, SOUS - DEVELOPPEMENT ET DEPENDECE EN AFRIQUE NOIRE FRANCOPHONE.
- S. TANKO DIASSO, L'INTEGRATION ECONOMIQUE OUEST- AFRICAINE EST - ELIE UNE RECETTE MIRACLE DE DEVELOPPEMENT ACCELERE OU DES FAUX FUYANTS ?
- BILAN ECONOMIQUE ET SOCIAL 1988; LE MOND DOSSIERS ET DOCUMENTS, 1989, 141- 142. (٥)PP.
- L'ETAT DE MONDE 1988 1989 , ANNUAIRE ECONOMIQUE ET GEOPOLITIQUE MONDIAL,

EDITION LA DECOUVERTE, PARIS, 1989, PP. 278- 281.

- BILAN ECONOMIQUE ET SOCIAL 1988, LE MONDE DOSSIERS ET DOCUMENTS, PARIS, 1989, PP 118.

- VLADIMIR ANDREFF, LES POLITIQUES D'AUJSTEMENT DES PAYS EN DEVELOPPEMENT A ORIENTATION SOCIALISTE; UN RETOUR A L'ORTHODOXIE, GREITD, PARIS, 1988.

- RENE DUMONT, POUR L'AFRIQUE J'ACCUSE, TERRE HUMAINE, PALON, PARIS, 1986, PP 208- 212.

(٨) - banque mondiale, rapport sur le developpement dans le monde 1988, washington, 1988.

L'ETAT DE MONDE, OP. CIT.

(٩) مصطفى نور الدين عطية ، أثيوبيا: الحرب ضد أريتريا أهم من مكافحة الجوع ، اليوم السابع، العدد ٢٧ ، يناير ١٩٨٥، ص ص ٢٧ - ١٩.

B.M. RAPPORT SUR LE DEVELOPPEMENT, OP. CIT.

١٠ - المراجع المذكورة بالهامش السابق.

(١١) مصطفى نور الدين عطية ، المرجع المذكور.

BILAN ECONOMIQUE ET SOCIAL, OP. CIT.

(١٢) B.M. RAPPORT SUR LE DEVELOPPEMENT, OP. CIT.

(١٣) RENE DUMONT, OP. CIT., PP 222 - 235

FAO, AGRICULTURE ; HORIZON 2000, ROME, 1981.

(١٤) BILAN ECONOMIQUE ET SOCIAL, OP. CIT.

(١٥) المرجع السابق.

L'ETAT DU MONDE, O. CIT., BANQUE MONDIALE, OP. CIT.

(١٦) مصطفى نور الدين عطية، المرجع المذكور سابقا.

المحتويات

صدر عن مركز البحوث العربية ..

١ ـ مصير القطاع العام فى مصر	د. فؤاد مرسى
٢ ـ سكان مصر	د. وداد مرقص
٣ ـ المشكلة الطائفية فى مصر	مجموعة كتاب
٤ ـ أزمة مياه النيل .. إلى أين؟	مجموعة كتاب
٥ ـ المدرسة الإشتراكية فى الصحافة	د عواطف عبد الرحمن
٦ – ندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى بالجزائر	د. أحمد هنى
٧ ـ ببليوجرافيا الطبقة العاملة المصرية	أشرف حسين
٨ ـ ثلاث قراءات سوفيتية فى البيروسترويكا	ترجمة عصام فوزى

تحت الطبع ..

ـ القوى السياسية والاجتماعية فى الضفة وغزة	مجموعة كتاب
ـ أعمال ندوة «النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل»	

يهتم مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر بتعميق المعرفة بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى مجتمعنا على أسس علمية . ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بالتراث العلمى القائم وبالجهود السابقة فى البحث كما يتطلب تعاون كافة الباحثين والهيئات لتيسير هذه المعرفة لأبناء الوطن جميعاً ، وفى هذا الإطار يصدر المركز كتبه وكراساته ، التى تتناول قضايا المجتمع المصرى والعربى ، كما تهتم بدراسة التجارب السياسية والاجتماعية الأخرى التى تغنى تجربة تطورنا .

وتقوم الكراسات التى يصدرها المركز بدور متميز فى تعميق المعرفة المتخصصة عن طريق توفير « البيليوجرافيا » التى تخدم أحد موضوعات البحث فى المركز أو تهم الباحثين العرب عامة أو بعرض التراث الفكرى حول مختلف القضايا موضع الاهتمام المشترك .

Arab Research Center Studies, Documentation & Publishing
14, Abdul Aziz Eldereni – Manial – Cairo – Tel.: 3625687 – Tlx.: 23172 Naoom UN.